الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضـــــــــــــــــوع

الأزمة المالية 2014 و أثرها على الاقتصاد الجزائري من خلال مداخيل المحروقات دراسة تحليلية للفترة(2010-2019)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في (كتابة اسم الشعبة)
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالب(ة):
بوغرارة إبراهيم

الأستاذ المشرف:
صيفي وليد

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	مسمش نجاة		رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	صيفي وليد		مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	حوحو فطوم		ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2019 /2020

كلمة شكر و تقدير

الشكر لله سبحانه وتعالى لإكتمال هذا البحث البسيط ، والصلاة على رسولنا الكريم صلى الله عليه و سلم و على آله وصحبه وسلم ،

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير للأستاذ صيفي وليد الذي تفضل بقبوله الإشراف على هذه الرسالة و جهوده المبتذلة في التوجيه و التصحيح، و أخص بالشكر الجزيل الأستاذ الرئيسي و الأستاذ المناقش اللتين تكرمتا بتواجدهما ضمن اللجنة، كل الشكر موصول لكل من ساهم في مد يد العون بشكل مباشر أو غير مباشر و لطاقم وإدارة كلية الجامعة التي منحتني هذه الفرصة .

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه و أفضل الصلاة و السلام على خير خلق
الله.

أما بعد أهدي هذا العمل المتواضع إلى جميع أفراد
أسرتي وأخص بالذكر الوالدين الكريمين
وكذلك إخوتي وأختي.
إلى أصدقائي الذين أكن لهم كل الاحترام والتقدير.

وفي الأخير نسأل الله العفو والعافية في الدنيا
والآخرة.

إبراهيم.

ملخص

ملخص

لقد شهد الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010-2019 تطورات هامة ، ناتجة عن تذبذب أسعار النفط، لكن في الفترة الأخيرة يشهد انخفاضا كبيرا إلى ما دون 40 دولار للبرميل، مما أدى إلى العجز في السيولة بعدما كانت تعاني فائضا في السيولة، و هو ما أدى إلى حدوث تأثريات في التوازن الإقتصادي الكلي .

إستخدمنا بيانات زمنية للفترة 2010—2016 و كانت متغيرات الدراسة مؤشرات التوازن الإقتصادي الكلي كمتغير تابع و مداخيل المحروقات كمتغير مستقل.

الكلمات المفتاحية: الأزمة النفطية، النفط، الأزمة المالية.

Résumé :

L'économie algérienne a vu au cours de la période 2010-2016 des développements importants, en raison de la fluctuation des prix du pétrole, mais dans la période récente connu une forte baisse au-dessous de 40 $ le baril, ce qui entraine un déficit de liquidités après qu'il souffait d'un excédent de liquidités,

Nous avons utilisé des données temporelles annuels pour la période allons de 2010-2016 et les variables de l'étude étaient Indicateurs de l'équilibre macroéconomique en tant que variable dépendante et revenus du carburant en tant que variable indépendante.

Mots clés: crise pétrolière, pétrole, crise financière.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

إهداء	
كلمة شكر وتقدير	
ملخص	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
مقدمة	01
الفصل الأول : الايطار المفاهيمي للأزمة	07
تمهيد	07
المبحث الأول: ماهية الأزمة	07
المطلب الأول: تعريف الأزمة	07
المطلب الثاني: التفريق بين الأزمة ومفاهيم ذات صلة	08
المطلب الثالث: خصائص الأزمة	09
المطلب الرابع: مراحل الأزمة	10
المطلب الخامس: أنواع الأزمات	11
المبحث الثاني: الأزمة النفطية العالمية 2014	13
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النفط	13
الفرع الأول: تعريف النفط	13
الفرع الثاني: مقياس الوحدة النفطية	13
الفرع الثالث: أهمية النفط في العالم	14
الفرع الرابع: السوق النفطية	16
الفرع الخامس: سعر النفط	18
الفرع السادس: العوامل المؤثرة في سعر النفط	21
المطلب الثاني: التعريف بالأزمة النفطية العالمية 2014	23
المطلب الثالث: مسببات الأزمة النفطية العالمية 2014	24
المبحث الثالث: الأزمة المالية 2014 في الجزائر	28

المطلب الأول: أساسيات في الأزمة المالية	28
الفرع الأول: تعريف الأزمة المالية	28
الفرع الثاني: أنواع الأزمة المالية	28
الفرع الثالث: مراحل الأزمة المالية	29
المطلب الثاني: أسباب الأزمة المالية 2014 في الجزائر.	30
المطلب الثالث: آثار الأزمة العالمية 2014 في الجزائر.	31
خلاصة الفصل	33
الفصل الثاني: تأثير مداخيل المحروقات على الاقتصاد الجزائري	34
تمهيد	34
المبحث الأول: الجزائر وقطاع المحروقات	35
المطلب الأول: تطور الصناعة النفطية في الجزائر	35
المطلب الثاني: أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري	40
المبحث الثاني: تأثير مداخيل المحروقات على مؤشرات التوازن الكلية	45
المطلب الأول: تأثير مداخيل المحروقات على مؤشرات التوازن الكلية الخارجية	45
المطلب الثاني: تأثير مداخيل المحروقات على مؤشرات التوازن الكلية الداخلية	50
خلاصة الفصل	55
الخاتمة	56
قائمة المراجع	59

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	الجدول رقم (01) الطلب العالمي على النفط للمدة(2000-2020) (مليون ببرميل/ اليوم).	22
2	الجدول رقم(2) بنية الاستثمارات للفترة (59-62) الوحدة مليون فرنك فرنسي.	36
3	الجدول رقم (03) حصة القطاع البترولي من الناتج الداخلي الخام.	37
4	الجدول رقم(04) نسبة مساهمة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات للسنوات(59-60-61).	37
5	الجدول رقم (05) نشاط سوناطراك في الإنتاج والاستثمار النفطي الحدة: نسبة مئوية.	39
6	الجدول رقم (06) مساهمة القطاع النفطي في الناتج الإجمالي خلال الفترة (2010-2016).	41
7	الجدول رقم(07) مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية خلال الفترة (2010-2016).	42
8	الجدول رقم(08) الصادرات النفطية مقارنة بإجمالي الصادرات للفترة(2010-2016).	43
9	الجدول رقم(09) التغير في رصيد ميزان المدفوعات بتغير الإيرادات النفطية خلال الفترة(2010-2016).	45
10	الجدول رقم (10) التغير في المديونية الخارجة بتغير الإيرادات النفطية للفترة (2010-2016).	46

11	الجدول رقم (11) التغير في سعر الصرف بتغير الإيرادات النفطية للفترة (2010-2016).	48
12	الجدول رقم (12) التغير في الإستثمار الأجنبي بتغير الإيرادات النفطية للفترة (2000-2016).	49
13	الجدول رقم(13) التغير في الناتج المحلي الإجمالي بتغير الإيرادات النفطية للفترة (2010-2016).	50
14	الجدول رقم (14) التغير في الميزانية العامة بتغير الإيرادات النفطية للفترة(2010-2016).	51
15	الجدول رقم (15) التغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بتغبر الإيرادات النفطية للفترة (2010-2016).	52
16	الجدول رقم (16) التغير في معدل البطالة بتغير الإيرادات النفطية للفترة (2010-2016).	53

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الشكل رقم(01) تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنتائج قطاع النفط خلال الفترة(2010-2016).	41
02	الشكل رقم(02) أثر التغير في الإيرادات النفطية على رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة(2010-2016).	46
03	الشكل رقم(03) أثر التغير في الإيرادات النفطية على حجم المديونية الخارجية للفترة (2010-2016).	47
04	الشكل رقم(04) أثر التغير في الإيرادات النفطية على سعر الصرف.	48
05	الشكل رقم (05) أثر التغير في الإيرادات النفطية على الإستثمار الخارجي.	50
06	الشكل رقم (06) أثر تغير الإيرادات النفطية على الناتج المحلي.	51
07	الشكل رقم (07) أثر التغير في الغيرادات النفطية على رصيد الميزانية العامة.	52
08	الشكل رقم(08) أثر التغير في الإيرادات النفطية في نصيب الفرد من التاتج المحلي الإجمالي.	53

مقـــدمـــة

مقدمة عامة

رغم التطور الذي شهدته مصادر الطاقة الجديدة كالطاقة النووية، الطاقة الشمسية...الخ يبقى هذا التطور دون مستوى الطموحات التي تسمو إليها البشرية، و هذا ما جعل بعض الخبراء في ميدان الطاقة يعتقدون بأن الهيدروكربون (النفط) سيبقى المصدر الجيد للطاقة الذي يلبي الحاجيات العالمية سابقا و يلبيها حاليا و العامل الضروري و المؤشر الذي يقيس نوعية تلك الحاجيات و هذا ما أدى إلى تطوره و تقدمه عبر مختلف العصور، فيعتبر النفط الخام العصب و المحرك الرئيسي للتقدم الصناعي و الاقتصادي ،و نظرا للدور الهام المتعاظم احتل مكانة لا يستهان بها في الاقتصاد الدولي و التجارة العالمية.و يعتبر النفط نقطة التحول إما للأحسن أو إلى الاسوء و ذلك من خلال أسباب عديدة أولها الأزمات التي تؤدي إلى حدوث تقلبات.

شهدت سوق النفط عدة أزمات مرتبطة بتقلبات أسعار النفط منذ بداية التسعينات من القرن الماضي وإلى غاية سنة 2014 ،وقد كان الانهيار الأخير (جوان 2014) بمثابة نقطة تحول في أسعار النفط بعد الطفرة التي عرفتها الأسعار منذ ما يزيد عن عشرية كاملة، وقد أثار هذا الانهيار نقاشا مكثفا حول أسبابه وانعكاساته على البلدان المصدرة والمستوردة للنفط، وذلك نظرا للأهمية الإستراتجية للنفط ضمن ميزان الطاقة العالمي، واعتماد كل الشعوب عليه في استعمالاتها اليومية، وخاصة مع فشل محاولات الانتقال بالاقتصاد العالمي من اقتصاد يعتمد على الطاقات التقليدية إلى اقتصاد يعتمد في نشاطاته على الطاقات المتجددة.

تعد الجزائر إحدى الدول المنتجة والمصدرة للنفط، حيث تشكل الإيرادات النفطية حوالي97% من صادراتها وهذا يجعل الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي تابع للاقتصاد العالمي وتداعيات أزماته المتكررة، وأن التقلبات في أسعار النفط بين الحين و الآخر تنعكس على عوائدها.

من خلال ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

إشكالية البحث:

كيف تأثر الاقتصاد الجزائري مداخيل المحروقات ؟

الأسئلة الفرعية:

يمكن أن يتفرع عن الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات أهمها:

1- ما هو المقصود بالأزمة ؟

2- ما هي أسباب ظهور الأزمة المالية 2014؟

3- ما هي محددات أسعار النفط في السوق العالمية ؟

فرضيات البحث:

و للإجابة على الأسئلة الفرعية وضعنا مجموعة من الفرضيات:

1- الأزمة هي حدوث نقص طارئ في عرض سلعة معينة.

2- الأزمة النفطية 2014 سبب في ظهور الأزمة المالية.

3- الطلب على النفط و العرض عليه من بين محددات سعر النفط.

- أهمية البحث:

نظرا للوضعية الاقتصادية التي عاشتها الجزائر وتعيشها الآن في ظل مختلف الأزمات لاعتمادها الكبير على قطاع المحروقات لتغطية نفقاتها وجب تسليط الضوء على بعض التأثرات التي تعرض الاقتصاد الجزائري و التنويه إلى ضرورة الإسراع لإيجاد بدائل أقل خطرا من المحروقات.

- أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث محل الدراسة في مايلي:

1- تسليط الضوء على الإيرادات النفطية ومدى مساهمتها في الاقتصاد الجزائري.

2- تحديد العوامل المؤثرة في أسعار النفط.

3- إبراز ضرورة اللجوء إلى الطاقات المتجددة و الإقتصاديات البديلة للإقتصاد الريعي.

- مبررات اختيار الموضوع:

مبررات ذاتية:

1- الإهتمام الخاص بمواضيع قطاع المحروقات و ما يتضمنه من مخاطر.

2- تنمية المعارف الشخصية في موضوع الإقتصاديات الريعية.

مبررات موضوعية:

1- أهمية النفط في الإقتصاد الوطني و الإعتماد على ما يجنيه هذا القطاع و أن تقلباته تنعكس بالإيجاب والسلب على مختلف القطاعات الإقتصادية الأخرى.

2- التعرف على تداعيات إنهيار أسعار النفط في 2014 على الإقتصاد الوطني.

صعوبات البحث:

من أبرز الصعوبات التي واجهتنا في مسارنا:

1- قلة المراجع المعتمدة في الدراسة .

2- صعوبة الحصول على الإحصائيات والمعطيات في الجانب التطبيقي .

3- المحدودية و التناقض في لمعلومات و الإحصائيات مما يؤثر سلبا على الدراسة.

منهج البحث:

اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي ، وهو وصف متغيرات الدراسة، ثم محاولة ربط علاقات هذه المتغيرات ببعضها وفق منهج مقارن للسنوات في الإقتصاد الجزائري فترة الدراسة.

البعد الزماني والمكاني للدراسة:

- البعد الزماني: من 2010 إلى 2019 (إعتماد سلاسل زمنية حسب توفر البيانات).
- البعد المكاني: تحديد الإقتصاد الجزائري.

دراسات سابقة:

1- موري سمية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الإقتصادية في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2015. وتوصل الباحث إلى:

2- عبد الوهاب غريب، فيصل زيادي، فرص وتحديات إقلاع الإقتصاد الجزائري في ظل الصدمة النفطية الراهنة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكادمي(ل م د)، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016.وتوصل الباحث الى النتائج التالية:

3- خيرة مشخار، تداعيات تقلب أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري(2014-2019)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر،.2019

4- هوام منصف، لطرش النوري، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكادمي(ل م د)، قسم العلوم التجارية، تخصص تمويل مصرفي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة العربي التبسي تبسة، .2016

5- لخديمي عبد الحميد، آثار تغيرات أسعار النفط على الإستقرار النقدي في الإقتصاديات النفطية (دراسة تحليلية لحالة الجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، قسم

العلوم الإقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، .2011

6- شتيوي شبيلة، أثر تقلبات أسعار البترول على تمويل الإستثمار في الجزائر، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود و مؤسسات مالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، .2017

7- نور الهدى زيتوني، كميلة عبدة، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الإقتصادية في الجزائر (2000-2016)، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود و مؤسسات مالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2017.

8- رزوقي سعاد، أثرتغير أسعار البترول على الإقتصاد الجزائري للفترة (1973-2013)، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نبل شهادة ماستر أكادمي في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد سياسي، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير،جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي-،.2015

9- أسامة عيدة، الساسي حمدي، أثر تغيرات أسعار النفط عللى معدل التضخم في الجزائر دراسة قياسية 2010-2016، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكادمي، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي-، .2017

10- بوتوهامي زينب، أزمة إنهيار أسعار النفط 2014 وتداعياتها على بعض الدول العؤبيى المصدرة للنفط، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكادمي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف –المسيلة-، 2017.

خطة البحث:

من أجل الإجابة إلى إشكالية البحث والإحاطة بالأسئلة الفرعية لها، والإلمام بجوانب التي يشملها البحث ،سيتم تقسيم البحث إلى فصلين ،حيث سيكون الفصل الأول نظري أما الفصل الثاني فهو تطبيقي دراسة حالة.

الفصل الأول : الايطار المفاهيمي للازمة

سينقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث شاملة، حيث سنتطرق في المبحث الأول ماهية الأزمة أما المبحث الثاني سنتطرق إلى الأزمة النفطية العالمية 2014 والمبحث الثالث سنتناول الأزمة المالية 2014 في الجزائر.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

في هذا الجانب سنتعرف على واقع المحروقات في الجزائر والتطرق إلى تأثير الإيرادات النفطية على مؤشرات التوازن الإقتصادي الكلية سواء الداخلية والخارجية.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للأزمة

الإطار المفاهيمي للأزمة

تمهيد

تأثرت الجزائر على غرار الدول المنتجة الأخرى بصدمة انهيار أسعار النفط الراهنة على مستوى أرصدة المالية العامة و الحساب الخارجي و أثر ذلك على منحى سياستها الإقتصادية و خاصة الإقتصادية بعد تنظيم الكتلة النقدية في الإقتصاد بمثابة العمود الأساسي في التوازن الإقتصادي، و بما أن الإقتصاد الجزائري يعتمد على حوالي 95% من إيرادات البترول ، وفي كل مرة تنخفض فيها الموارد المالية ، تتسارع الحكومة إلى إطلاق حزمة من الإصلاحات الإقتصادية بغية التخفيف من حدة الأزمة و إرساء دعائم السوق

،وقصد التعرف والتعمق في الإيطار المفاهيمي للأزمة تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: ماهية الأزمة.

المبحث الثاني: الأزمة النفطية العالمية 2014.

المبحث الثالث: الأزمة المالية 2014 في الجزائر الأسباب و التبعيات.

المبحث الأول: ماهية الأزمة.

تتداخل المفاهيم و التعريفات لمصطلح الأزمة مع مفاهيم مشابهة لها و للتمييز بين الأزمة و باقي المفاهيم المشابهة سنتناول في هذا المبحث تعريفا للأزمة و تفريقا بين مفهومها وباقي المفاهيم المشابهة مبرزين أنواعها ومراحلها.

المطلب01: تعريف الأزمة

التعريف الأول: " تغير عنيف يظهر على حالة صحية جيدة في الظاهر"(سعيدي بلعباس، ابراهيم، و يونس، 2009، صفحة 10).

التعريف الثاني: " الأزمة حدث مفاجئ يخرج الأمور عن مسارها الاعتيادي ويتولد عن هذه الظاهرة نتائج تمس جوهر وسلامة الكيان الإداري وتضع متخذ القرار في حالة متأزمة يصعب عليه تقرير نهج محدد للعمل

على إعادة التوازن للأوضاع السائدة في ظل ظروف ينتابها شح المعلومات و الغموض وتسارع الأحداث، وبالتالي تهدد وجود الكيان جزئيا وكليا حتى ينجلي الموقف و تستقر الأحوال وتعود إلى سابق عهدها".(حلمي شحاته، 1997، صفحة 99).

التعريف الثالث: "الأزمة هي حالة أو حدث مفاجئ يحتمل أن يؤدي فيها إلى التغيير في البواعث و الأسباب إلى تغيير فجائي وحاد في النتائج، وهي حالة تتلاحق فيها الأحداث و إختلطت معها الأسباب بالنتائج ويفقد معها متخذ القرار في المنظمة قدرته على السيطرة عليها أو على مساراتها المستقبلية".(سعيدي بلعباس، ابراهيم، و يونس، 2009، صفحة 14).

التعريف الرابع: "الأزمة هي حالة تهديد مفاجئة تتعرض لها المنظمة، تهدد وجودها و الوقت المتاح للتعامل مع هذه الحالة ضيق جدا، ورغم التهديد الذي تحمله الأزمة، فإنها إذا أديرت بالشكل المناسب يمكن أن تتحول غلى فرصة للاتجاه بالمنظمة للأحسن.(سامي عبد الله، 2010، صفحة 12).

نستخلص من التعاريف السابقة أن الأزمة هي مرحلة فاصلة و خطيرة تخرج الأمور عن مسارها الإعتيادي وحالتها الطبيعية تفاجئ متخذ القرار وتصعب عليه إتخاذ القرار لإعادة التوازن لأوضاع السائدة، وتهدد الأزمة وجود الكيان جزئيا وكليا.

المطلب 02: التفريق بين الأزمة و المفاهيم ذات الالصلة

يتداخل مفهوم الأزمة مع مفاهيم أخرى مثل الكارثة، الصدمة،المشكلة بسبب وجود خصائص مشتركة بينهم تؤدي إلى الخلط.

1- الكارثة:

الكارثة حالة مدمرة عادة ما تكون غير مسبقة بالإنذار تحذف بفعل الطبيعة و ينجم عنها غالبا أضرار جسيمة سواء مادية أو بشرية أو معنوية.(سامي عبد الله، 2010، صفحة 13).

تحضى الكارثة باهتمام الرأي العام والحكومة بما يثير التعاطف مع الضحايا و تقديم المساعدات المادية والفنية للمنظمة عكس الأزمة التي تجعل المنظمة المتعرضة لها محل انتقادات شعبية ورسمية، كما أن الكارثة تقع بشكل مفاجئ ويستحيل التنبؤ بها لاتخاذ تدابير لتجنبها ، بينما تأتي الأزمة نتيجة تراكمات من الأخطاء و المشكلات حتى تصل إلى درجة الانفجار.

الهدف الأساسي عند التخطيط للكارثة هو تحقيق درجة استجابة سريعة و فعالة لظروف الكارثة للحد من أخطارها واحتوائها، أما الهدف الأساسي من التخطيط للتعامل مع الأزمة هو حماية سمعة المنظمة من الإنهيار والتشويه و فقدان المصداقية.

2- الصدمة:

الصدمة هي إحدى عوارض الأزمة أو نواتجها وهي حالة من الشعور الفجائي غير متوقع الحدوث تجمع بين الشعور بالغضب والذهول والخوف فالصدمة متداخلة مع مفهوم الأزمة.(سامي عبد الله، 2010، صفحة 13).

3- المشكلة:

قد تكون المشكلة سببا في الأزمة، كون المشكلة تعبر عن الباعث الرئيسي الذي يسبب حالة من الحاللت غير المرغوب فيها، فالأزمة عادة ماتكتن أحد الظواهر المتفجرة عن المشكلةو التي تأخذ موقفا حادا شديد الصعوبة والتعقيد، كل أزمة في حد ذاتها مشكلة تواجه متخذ القرار في الكيان الإداري و لكن ليست كل مشكلة أزمة، فيطلق مصطلح الأزمات على المشكلات الحادة التي يشعر اتجاهها الفرد بالإنفصال والضغط الشديد وأنها باستمرارها تهدد حياته بينما المشكلة عادة ما تحتاج إلى جهد منظم للوصول إليها و التعامل معها.(سامي عبد الله، 2010، صفحة 14).

المطلب 03: خصائص الأزمة وتتمثل في:(سامي عبد الله، 2010، صفحة 15/14)

1- المفاجأة العنيفة: باستحواذها على اهتمام الأفراد والمؤسسات عند انفجارها.

2- التعقيد و التشابك والتداخل والتعدد.

3- نقص المعلومات: يقع متخذ القرار في حيرة و حالة عدم وضوح الأمر الذي يحول بينه وبين القرار أي الإتجاهات يسلك .

4- سيادة حالة من الخوف.

5- ضيق الوقت: كون الأزمة حدثا مفاجئا لا يكفي الإستعداد لها للمواجهة ومع ضرورة الرد عليها وبسرعة فهي لا تتيح وقتا كافيا للرد عليها والإستجابة لها.

6- التهديد.

المطلب 04: مراحل الأزمة(سامي عبد الله، 2010، صفحة 16/15)

1- مرحلة الميلاد: تبدأ الأزمة في الظهور لأول مرة على شكل إحساس مبهم يصاحبه قلق بوجود شيء يلوح في الأفق وينذر بخطر غريب غير محدد المعالم أو الاتجاه أو الحجم أو المدى الذي سيصل إليه.

في هذه المرحلة تبرز أهمية إدراك متخذ القرار و خبرته ومدى بصيرته في التعامل مع الأزمة ويكون محور التعامل هو إفقاد الأزمة مرتكزات نموها ثم تجميدها والقضاء عليها .

2- مرحلة النمو و الإتساع: تأخذ الأزمة في النمو والإتساع في حال عدم معالجتها في المرحلة الأولى ويكون على متخذ القرار لإفقاد الأزمة محفزات نموها التدخل بتحييد وعزل العناصر الخارجية الداعمة للأزمة بالإضافة إلى نموها عند المستوى الذي وصلت إليه وعدم السماح بتطورها وذلك باستقطاب عوامل النمو الذاتي التي حركت الأزمة.

3- مرحلة النضج: تكون الأزمة في هذه الرحلة بالغة الشدة شديدة القوة وهي أخطر مراحل الأزمة ومن النادر أن تصل الأزمة إلى مثل هذه المرحلة.

4- مرحلة الإنحسار والتقلص: نتيجة للصدام العنيف الذي تم اتخاذه و الذي يفقد الأزمة جزءا هاما من قوتها تبدأ الأزمة بالإنحسار والتقلص.

5- مرحلة الإختفاء: عندما تفقد الأزمة بشكل شبه كامل قوة الدفع المولدة لها أو عناصرها تصل إلى مرحلة الإختفاءو ينتهي الإهتمام بها والحديث عنها.

المطلب 05: أنواع الأزمات.

يقسم الإقتصاديون الأزمة إلى زراعية و صناعية و اقتصادية ومالية ونقدية:(سعيدي بلعباس، ابراهيم، و يونس، 2009، صفحة 20/19)

1- الأزمة الزراعية(أزمة الكفاية): لما كان نظام المعيشة مرتبطا بالزراعة كانت أصل الأزمات في الحروب، وفي نقص الماء، و القحط: ما يتسبب في انخفاض شديد للمحاصيل، هذا الإنخفاض في المحاصيل يؤدي إلى خفض دخول الفلاحين و ارتفاع أسعار البذور. و كانت لأزمة القطاع الزراعي انعكاس سلبي لقطاعي الصناعة و التجارة حيث بانخفاض قدرة الفلاحين الشرائية تؤدي إلى نقص الطلب على المنتجات الصناعة و ارتفاع البطالة.

2- الأزمة الصناعية: على نقيض الأزمة الزراعية تعد الأزمة الصناعية أزمة إنتاج مفرط، و تظهر عندما يتجاوز العرض مستوى الطلب. فلا يجد المنتجون مشترين، ما يؤدي إلى انخفاض الأرباح و تضيق سوق العمل، تزيد البطالة وتنخفض الأجور و تزيد حالات الإفلاس.

3- الأزمة الإقتصادية: تبدأ الأزمة الإقتصادية جراء انهيار لأسواق المال، وهي حالة حادة من المسار السيء للحالة الإقتصادية لبلاد أو لاإقليم أو للعالم بأسره، و ترافقها ظاهرة جمود أو تدهور في النشاط الإقتصادي تتميز بالبطالة، والتوترات الإجتماعية، الإفلاس و انخفاض القدرة الشرائية.

4- الأزمة المالية: الأزمة المالية أزمة تمس أسواق المال وأسواق الائتمان في بلد ما، و قد تنتشر لتتحول إلى أزمة إقليمية و أزمة عالمية.

ينجر عن الأزمة المالية أضرار باللإقتصاد الحقيقي كتضييق اللإئتمان و بالتالي انخفاض الإستثمار ما يؤدي إلى أزمة إقتصادية و إن كانت الأزمة المالية تتعلق بداية فقط بالأسواق المالية.

5- الأزمة النقدية: الأزمة النقدية أزمة عملة بلد أو مجموعة بلدان. ما يؤدي إلى حدوث تقلبات في معدل العملة مقارنة بالعملات الأخرى.

الأزمة النقدية غالبا ما ترتبط بالأزمة المالية حيث بسقوط سوق المال يهرب المستثمرون الأجانب و بالتالي هبوط قيمة العملة المحلية.

المبحث الثاني: الأزمة النفطية العالمية 2014.

نظرا للدول الكبير الذي يلعبه النفط في الإقتصاد العالمي و كونه مادة أساسية لتشغيل الصناعة العالمية و تمركزه في بعض الدول من العالم فقط ، جعل الصراع بين الدول المنتجة و المصدرة له و الدول الصناعية الكبرى للحصول عليه يحدث اختلالات و تقلبات في أسعاره و يؤدي إلى ظهور أزمات.

و لذلك سنحاول في هذا المبحث النعريف بمادة النفط و أسواقها و طرق تسعيرها و العوامل المؤثرة في أسعارها ، و التعريف بالأزمة النفطية 2014 و الأسباب المختلفة التي أدت إلى حدوثها.

المطلب 01: مفاهيم عامة حول النفط

فرع 01: تعريف النفط

لفظ نفط كلمة مرادفة لكلمة بترول ذات الأصل اللاتيني petroleom المشتقة من كلمتين peter و تعني الصغر و oleom وتعني الزيت ليكون المعنى زيت الصخر ويرادفها بالإنجليزية تسمية petrooil.

للنفط ثلاث حالات، حالة سائلة وغازية وصلبة أو شبه صلبة؛ تسمى الحالة السائلة للنفط بـ "الزيت الخام" و تسمى الحالة الغازية بـ "الغاز الطبيعي" أما الحالة الصلبة أو شبه الصلبة فتعرف بـ "بالأسفلت".(بوتوهامي، 2017، صفحة 03).

فرع 02: مقياس الوحدة النفطية

وضعت للقياس الثروة النفطية مقاييس عالمية تعتمد إما على جانب الحجم أو الوزن بصورة غالبة كالتالي:(بوتوهامي، 2017، صفحة 06)

1.جانب الحجم:

_بوحدة القياس الأمريكي البرميل ل barrel وهي الوحدة الأكثر شيوعا والتي تقدر بـ 42 غالون ما يعاد 159 لتر.

_بوحدة القياس المتر المكعب التي تعادل 6.28 برميل وهي وحدة تستخدم في بعض البلدان خاصة منطقة أوربا الغربية.

2. جانب الوزن:

- تعتمد على وحدة الطن ton كوحدة قياس للثروة النفطية و للقياس بالوزن ثلاثة أنواع:
- الطن الطويل Long Ton ويعادل 1006 كغ.
- الطن المتري Metric ton ويعادل 999 كغ.
- الطن القصير Short ton ويعادل 906 كغ.
- أما بالنسبة للغازات الطبيعية فتستخدم وحدة القدم المكعب أو المتر المكعب مع العلم أن 1 مكعب يعادل حوالي 35.31 قدم مكعب.

فرع 03: أهمية النفط في العالم

يعتبر النفط مصدرا للطاقة و سلعة إستراتيجية لها مكانتها الإقتصادية تقوم الحضارة المعاصرة عليها كما يعتبر ظاهرة لها مكانة سياسية،عسكرية واجتماعية.

1- أهمية النفط على الصعيد الإقتصادي:(اوزان و كرفاح، 2017، صفحة 08).

*النفط مصدر للطاقة: النفط مصدر للعديد من المنتجات و هو أهم مصدر للطاقة في الاقتصاد الحديث لتميزه بخصائص تتمثل في ارتفاع القيمة الحرارية المتولدة عنه وانخفاض تكاليف إنتاجه.

*النفط مادة أولية أساسية في الصناعة: إضافة إلى كون عملية استخراج وتحويل النفط في حد ذاتها تعتبر نشاط صناعي واسع يتكرس ثلث الإستهلاك العالمي للنفط لتشغيل الصناعة .

*البترول كمصدر للإيرادات المالية: يساهم النفط في توليد إيرادات مالية للدول المستهلكة في شكل ضرائب على الإستهلاك مثلا و للدول المنتجة والمصدرة له بصفة لا أكبر من خلال إنتاج الدخل القومي و التراكم الرأسمالي وتمويل برامج التنمية.

*البترول أهم سلعة في التبادل التجاري: للنفط و منتجاته دور كبير في تنشيط التبادل التجاري فهو يشكل سلعة تجارية لها قيمة مالية ضخمة، وتزداد أهمية النفط في التجارة الدولية خاصة عند البلدان المنتجة التي

تعتبر الصادرات منه المصدر الرئيسي لميزان مدفوعاتها، و من بين هده البلدان من يعتمد على النفط في التبادل التجاري الخارجي.

*تنشيط الأسواق المالية:يساهم النفط في تنشيط الأسواق المالية لوجود بورصات نفطية كبيرة يتم التعامل فيها بالعقود النفطية.

2-أهمية النفط على الصعيد الإجتماعي: للنفط تأثير على الحياة الإجتماعية (اوزان و كرفاح، 2017، صفحة 08).

*أهمية النفط للمواصلات: تستعمل وسائل النقل مشتقات النفط كطاقة ضرورية لعملها، فتقدر كمية النفط المستخدمة في قطاع المواصلات بحوالي 35% من مجموع النفط المستهلك في العالم فقد أصبح النفط بمثابة الدم لقطاع النقل الحديث.

*المنتجات البتروكيماوية و استخداماتها: أصبح من الصعب الإستغناء عن المنتجات البتروكيماوية في حياتنا اليومية مثل المواد البلاستيكية و المنظفات التي حلت محل المنتجات الطبيعية.

* تشغيل اليد العاملة: تساهم الصناعة النفطية والشركات التي تنشط في القطاع النفطي في توظيف عدد كبير من اليد العاملة في مختلف المستويات و الإختصاصات.

*دور الشركات النفطية في النشاطات الإجتماعية: تساهم الشركات النفطية في تفعيل النشاط الإجتماعي مثل دعمها للأنشطة الرياضية و الثقافية والتربوية.

3- أهمية النفط على الصعيد السياسي:(اوزان و كرفاح، 2017، صفحة 08)

*النفط والإستقرار السياسي: برزت الأهمية السياسية للنفط بداية من حرب 1973 مرورا بالحرب العراقية الإيرانية 1980 و حرب الخليج 1990 وصولا إلى حرب العراق 2003، و يشار للنفط على أنه أساس السلام في العالم ، حيث أن التوزيع غير المتكافئ للنفط في العالم جعل سياسات دول العالم الصناعي اتجاه الدول النامية المنتجة قائمة على ضرورة الحصول عليه بأي شكل حتى بإقامة الحروب، و لم يتوقف دور النفط في

المجال السياسي عند هذا الحد بل امتد إلى صلب المؤتمرات و المفاوضات التي أعقبت تلك الحروب، فمسألة الفصل بين النفط والسياسة أمر غير ممكن فالنفط أصبح مادة سياسية و استراتيجية بقدر ما هو مادة اقتصادية و تجارية.

*النفط كسلاح ضغط: استعمل النفط في أكثر من مناسبة كسلاح ضغط سياسي حيث استعملته الشركات النفطية للضغط على الحكومات التي أمم محروقاتها أو حاولت التمرد على عقود الإمتيازات كما استخدمته الدول المنتجة لبلوغ أهداف سياسية أو لتحسين أوضاعها الإقتصادية و استعملته الهيئات الدولية للضغط على دول رأت أنها حادث عن الإجماع الدولي.

4- أهمية النفط عسكريا: (اوزان و كرفاح، 2017، صفحة 09)

. مصر ضروري لآلات الحرب الميكانيكية خاصة الكيروسين الذي يحتل الصدارة بين مشتقاته.

. يعتبر أحد عوامل النصر أو الهزيمة في الحروب.

فرع 04: السوق النفطية

أولا مفهوم السوق النفطية

"السوق البترولية هي المكان الذي يتم التعامل فيه بالمورد الأساسي و الرئيسي في تنمية الإقتصاد و هو البترول وذلك طبقا لقوانين العرض و الطلب".(بوستة، 2018، صفحة 18).

ثانيا خصائص السوق النفطية

1- سوق احتكار القلة: السوق النفطية محتكرة من عدد قليل من الشركات "منافسة القلة" و هو نوع من الإحتكار الجزئي و تعمل هذه الشركات على التأثير على العرض الكلي.

2- الإتجاه نحو التكامل الرأسي: يتحكم في إنتاج النفط نقله وتكريره وتسويقه منتجو القلة هذه العمليات يربطها نوع من التكامل الرأسي من بداية استخراج النفط إلى نهاية مظهره على شكل مشتقات متلفة.

3- الإتجاه نحو التكتل: تدل الإتفاقات المسبقة بين الشركات النفطية في سوق النفط على الخطوات التي تتبعها كل منه حتى وصول سلعة النفط ومشتقاته على توجهها نحو التكامل الكامل.

رابعا الأطراف الفاعلة في سوق النفط:

الفاعلون الأساسيون في السوق النفطية يتمثلون في الدول المصدرة والمستوردة، فالمنظمات النفطية تمثل الشركات المنتجة أما الدول المصدرة فتمثلها شركات النفط العالمية والمستقلة ومنظمة الطاقة الدولية.وتتمثل فيما يلي :

1- شركات النفط العالمية: شركات النفط العالمية شركات متعددة الجنسيات تنشط في مجال الطاقة خاصة مجال النفط، و مسيطرة على مجال صناعة بجميع مراحلها من مرحلة البحث و الإستكشاف ، والحفر والتنقيب و الإستخراج إنتهاءا بآخر مرحلة وهي مرحلة الصناعة البتروكيماوية.

2- منظمة البلدان المصدرة للنفط "أوبك": أنشئت هذه جانفي المنظمة في ظل سوق نفطية عالمية تسيطر عليها شركات النفط العالمية في سبتمبر 1960 وهي منظمة حكومية دولية تتكون من 13 دولة تهدف إلى:

. توحيد وتنسيق السياسات النفطية بين الدول الأعضاء لتأمين أسعار عادلة ومستقرة لمنتجي النفط و تحقيق كفاءة إقتصادية و إمدادات منظمة من النفط للدول المستهلكة.

. الإبقاء على مستولى مرتفع لأسعار البترول لمواجهة استغلال الشركات النفطية العالمية.

. السهر على ضمان المساواة بين الدول الأعضاء

.إنتزاع حصة أكبر من الأرباح بتوحيد جهود البلدان المنتجة .

. تنظيم وتعزيز موقف الدول المصدرة للنفط في علاقتها مع الشركات صاحبة الإمتياز.

3- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط "أوابك": بموجب اتفاقية بين المملكة العربية السعودية و دولة الكويت و دولة ليبيا وقع على ميثاقها في مدينة بيروت في 09 جانفي 1968أنشئت منظمة الأقطار العربية

المصدرة للنفط كمنظمة عربية ذات طابع دولي وتم الإتفاق على أن تكون دولة الكويت مقرا لها وتهدف المنظمة إلى:

. توثيق العلاقات بين الدول الأعضاء في مجال صناعة النفط وتعاونهم في مختلف أوجه النشاط الإقتصادي.

. المحافظة على مصالح الدول الأعضاء المشروعة في صناعة النفط بتوفير الوسائل والسبل اللازمة.

. تأمين إيصال النفط إلى أسواقه الإستهلاكية بشروط عادية و معقولة من خلال توحيد الجهود و توفير الظروف الملائمة لرأس المال و خبرة المستثمرين في صناعة النفط في الدول الأعضاء.

4- الوكالة الدولية للطاقة: تتكون هذه المنظمة من 16 دولة صناعية أنشت عام 1973 بغرض التصرف الجماعي لمواجهة أزمة النفط و هي منظمة دولية تعمل في مجال البحث وتطوير وتسويق تقنية الطاقة واستخداماتها: كما تمتلك المنظمة رصيدا استراتيجيا من النفط يمكنها من التدخل في السوق.

فرع 05: سعر النفط

- **أولا تعريف سعر النفط:**

"سعر البترول يعرف على أنه قيمة المادة أو السلعة البترولية يعبر عنها بالنقد، لتأثير العوامل الإقتصادية و الإجتماعية والسياسية...إلخ"(اوزان و كرفاح، 2017، صفحة 14)

- **ثانيا أنواع أسعار النفط:**(اوزان و كرفاح، 2017، صفحة 15/14)

1- الأسعار المعلنة: تاريخيا ظهر هذا السعر لأول مرة عام 1880في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستاندارد أويل نيوجيرسي الأمريكية التي كانت تحتكر شراء النفط من منتجيه المتعددين في السوق الأمريكية، يقصد بالأسعار المعلنة الأسعار التي تعلن من قبل الشركات النفطية في السوق النفطية. يمكن القول من خلال ذا أن الأسعار المعلنة ما هي إلا أسعار نظرية في الواقع لا تعادل في حقيقتها قيمة النفط كمورد ناضب وحيوي ن بل فرضتها الشركات لكي يتم احتساب الريع و الضريبة على الأرباح بموجبها، لم تكن الأسعار المعلنة سوى أسعار دفترية بموجبها ينم تحديد ضرائب الدول المنتجة وبموجبها بتم تسليم النفط من شركة ذات اختصاص إلى شركة ذات اختصاص آخر وكلاهما جزء في هيكل واحد.

2- السعر المتحقق: السعر المتحقق هو السعر المعلن ناقص الحسومات أو التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري وهو عبارة عن السعر المعلن لقاء تسهيلات وحسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري.

3- سعر الإشارة أو المعمول عليه: سعر الاشارة عبارة عن سعر البترول الخام و الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق.

أعتمد سعر الإشارة أو المعدل عليه في احتساب قيمة النفط بين الدول النفطية المنتجة والشركات النفطية الأجنبية ففترة الستينات بعد ظهور كل من الأسعار المعلنة والأسعار المتحققة من أجل توزيع أو قسمة العوائد المالية النفطية بين الطرفين.

4- سعر الكلفة الضريبية: تعتبر هذه الأسعار بمثابة للقاعدة التي ترتكز عليها الأسعار المتحققة في السوق النفطية،حيث إذا بيع البترول الخام بأقل من هذه الأسعار يعني حدوث خسارة، لأن هذا السعر يمثل الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية الكبرى من أجل الحصول على البرميل الخام من النفط بموجب الإتفاقيات التي عقدتها مع حكومات الدول المنتجة للنفط المعنية.

5- السعري الفوري: هو القيمة النقدية للسلعة النفطية في السوق الحرة بين الأطراف العارضة والمشترية و بصورة فورية أو آنية.

ثالثا أساليب أو مراحل تسعير النفط: توجد عدة أساليب اتسعير النفط تتمثل في(قعيد، تركي، و عمامرة، 2019، صفحة 46):

1- السياسية التسعيرية منذ النشأة إلى سنة 1973(قبل التصحيح السعري): انفردت بالتسعير شركات النفط العالمية الكبرى وهذا ما ساعد على استمرارها ورخائها وأهم دعامات إحكام سيطرتها على الصناعة ويمكن تقسيم هذة الرحلة إلى ثلاث مراحل:

. التسعير حسب نظام نقطة الأساس الوحيدة: كرست إتفاقية كناكري 1928 والتي انبثق عنها شركات النفط الكبرى على أن أسعار النفط في أي مكان في العالم يتحدد بموجب أسعار خليج المكسيك نقطة الأساس بغض النظر عن المصدر الذي ورد منه النفط أو لتكاليف الإنتاج فيه أو تكاليف نقله.

. التسعير حسب نظام نقطتي الأساس: مع انهيار نظام نقطة الأساس الوحيدة على إثر انتباه القوات البحرية البريطانية للإرتفاع غير المبرر لأسعار النفط المورد إليها خلال الحرب العلمية الثانية بعدما كان النظام مقبولا كواحدة من حقائق الحياة العادية التي لا يناقشها أحد، وكانت الشركات النفطية تحقق من خلاله أرباحا خيالية: وبتدخل الحكومة البريطانية وممارستها للضغط على الشركات التي لم تجد مفرا من الإعتراف بمنطقة الخليج العربي كنقطة أساس ثانية لتسعير النفط وحدد سعر النفط في "عيدان" (إيران) في نفس مستوى سعر خليج المكسيك، منذ ذلك الوقت أصبح للأسعار المعلنة للنفط نقطتا أساس.

.التسعير وفق مشاركة الدول المنتجة في تحديد الأسعار: تميزت هذه الرحلة بارتباط نظام تسعير النفط الخام بالسياسات الإحتكارية لشركات النفط، والتي تعكس الإستراتيجيات الإجمالية للدول الصناعية التي تتبعها هذه الشركات وعلاقتها مع الدول المنتجة في غياب سوق حقيقي للنفط فكانت حصة الدول المنتجة عبارة عن مبلغ ثابت عم كل طن مستخرج من النفط.

2- السياسة التسعيرية بعد التصحيح السعري لسنة 1973 إلى غاية 2000: من أهم السياسات الإستراتيجية التي اتخذتها منظمة الأوبك في هذه الفترة:

. وجود هيكل سعري ذو مستويين: نشأ الهيكل السعري ذو المستويين نتيجة لتعارض وجهات النظر حول سعر الإشارة بحيث يوجد سعرين تطبقهما الأوبك في نفس هما الأسعار المعلنة والمحققة.

. محاولة توحيد الأسعار: اتخذت منظمة الأوبك في 13 ديسمبر 1974 قرارا يجعل معدل عائدات الحكومة بالنسبة للنفط 10 و 12 دولار للبرميل عللا أن يطبق في كل الدول المنتجة مع اعتبار الظروف الخاصة بكل عضو بخصوص تكلفة الإنتاج، وجاء هذا القرار بسبب انخفاض سعر النفط المؤشر بداية جانفي

1974 و بسبب الفجوة الكبيرة بين السعر المعلن و عوائد الحكومة وبهدف سد الفجوة بين الأسعار المحققة و التكلفة التي تتحملها الشركات.

. محاولة تجميد الأسعار: لرغبة في لإظهار حسن النية اتجاه الدول المستهلكة حولت منظمة الأوبك تجميد أسعار النفط في منتصف عام 1977 حتى آخر عام 1978، إلا أن مجموعة من العوامل أثارت قلقها أهمها المعدل المرتفع للتضخم و انخفاض سعر صرف الدولار.

3- السياسة التسعيرية للأوبك فترة القرن الواحد والعشرين: أدركت منظمة الأوبك أن هناك اعتبارات لا تقل أهمية عن العرض والطلب تتعلق بالسياسات الإستراتيجية التي اتخذتها والتي تتعلق بسقف الإنتاج أو حصص الدول المنتجة وضرورة الإلتزام بهذه الحصص، آخذين في الحسبان أثر ذلك على النمو الإقتصادي العالمي وانعكاسه على مستولى الطلب وبزر أيضا عامل أساسي وهو التنسيق بين الأعضاء في الأوبك و الدول المنتجة خارج المنظمة.

الفرع 06: العوامل المؤثرة في أسعار النفط العالمية(مواود و هاشم، 2017، صفحة 124،125،126،127).

إن العوامل الأساسية التي تؤثر في سعر النفط تتجسد في آلية العرض و الطلب في السوق العالمية، وللصراعات و الحروب الدولية و المشاكل الداخلية و التأزمات السياسية خاصة قرب منابع النفط أثر كبير على إمدادات النفط و المعروض منه وبالتالي أسعاره، كما للعوامل الأمنية و المالية و الجيوسياسية و الجيولوجية و المناخية تأثير في العرض و الطلب على النفط و بالتالي في الأسعار.

1- العرض العالمي:

يتعلق انخفاض وارتفاع سعر النفط بالطلب والعرض عليه و أي اختلال في أحدهما يؤثر في السعر، فلانخفاض المعروض من النفط في ظل تزايد الطلب عليه بسبب أحد العوامل المذكورة أعلاه أو جميعها يؤدي إلى ارتفاع سعره.

2- الطلب العالمي:

إن لزياد عدد السكان ونمو الإقتصاد تأثير على الطلب على النفط واستهلاكه، حيث سنويا يزيد الإستهلاك العالمي للنفط بمعدل 1.76% و الجدول التالي يوضح متوقع الطلب العالمي حتى عام 2020.

الجدول رقم (01) الطلب العالمي على النفط للمدة(2000-2020) (مليون ببرميل/ اليوم).

السنوات	2000	2003	2010	2015	المتوقع 2020
مجموع العالم	77.2	78.4	94.2	96.8	111
الدول الصناعية	43.5	61.6	45.3	48.1	50.7
الدول النامية	28.7	32.4	38.9	40.8	51.8
الدول المتحولة	4.9	6.0	7.2	5.0	8.5

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 201، ص 391. نقلا عن بوعوينة مولود ،هاشم جمال،نفس المرجع،ص125.

3- سياسة النفط الأمريكية:

كون الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستهلك للنفط في العالم ولمواجهة المنافسة الإقتصادية التي اشتدت في الدول الصناعية ولتسهيل سيطرتها على الدول الرأسمالية الأخرى في و فرض هيمنتها على لعالم. تؤثر الولايات المتحدة الأمريكية في سوق النفط و تسيطر على سياسة النفط العالمية بهيمنتها على منابع النفط في الدول الخليجية التي تحتوي على 29% من الإحتياطي العالمي إضافة إلى احتياطيها البالغ ما يقارب 1.8 % من حجم الإحتياطي العالمي.

4- الإحتياطات النفطية:

كون المخزون من النفط أو ما يشار إليه بالإحتياطات الموجود في مكامن أو فقاعات كبيرة تحت الأرض و الذي تكون عبر آلاف السنين غير قابل للزيادة وينفذ حال استخراجه من مكمنه، ومع ازدياد وتيرة استخراجه في مقابل محدودية الإكتشافات النفطية فإن نظرية الندرة لها الإحتياطي تزداد كلما زاد معدل استخراج النفط.

5- زيادة نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط:

لغرض تحقيق عوائد مرتفعة نسبيا في الإستثمار في السلع الأساسية دخل العديد من المستثمرين الجدد للسوق النفطية و المتمثل في المؤسسات الإستثمارية مثل شركات التأمين للإحتياط ضد مخاطر التضخم وضعف الدولار وخلال السنوات القليلة الماضية بدأت التعاقدات في السوق النفطية ترتفع من سنة إلى أخرى بحيث فاقت كمياتها الانتاج الفعلي و الإستهلاك العالمي من النفط مما تسبب في زيادة الطلب و المخزون النفطي للضغط على أسعاره.

6- الأزمات الإقتصادية العالمية:

تواجه أسواق النفط تحديات كبيرة حال حدوث الأزمات كالأزمة المالية 2008 التي انتقلت تداعياتها إلى أسواق الإئتمان وبدأت الإنهيارات المتلاحقة في أسواق المال و لمؤسسات المصرفية ما أدى إلى تراجع النمو في كل إقتصاديات العالم الأمر الذي سبب تراجعا كبيرا في أسعار النفط.

7- الحروب وخاصة في المناطق الغنية بالنفط

8-الظواهر الطبيعية و التوترات الجيوسياسية

المطلب 02: التعريف بالأزمة النفطية 2014

شهدت أسواق النفط العالمية انخفاضا شديدا في أسعار البترول عام 2014 في النصف الثاني منه تحديدا لتبلغ مستوى أقل من 50 دولار للبرميل في جانفي 2015 منخفضة بنسبة 50% عن ذروتها في منتصف جوان 2014، و هو أكبر اتهيار لأسعار منذ اتهيارها المؤقت سنة 2008 يسبب الأزمة المالية العالمية، و استمرت

الأسعار في الإنهيار لتصل مستويات قياسية ببلوغها حدودو 30 دولار للبرميل نهياة سنة 2015 و بداية سنة 2016 بانخفاض قدرت نسبته بحوالي 74% عن قيمته في الذروة.(العقون و مخاليف، 2018، صفحة 155).

المطلب 03: مسببات أزمة النفط العالمية 2014

مسببات الأزمة النفطية 2014:

أولا الأسباب الإقتصادية:

1- الزيادة في العرض مقابل التراجع في الطلب:

حسب تقرير وكالة الطاقة الدولية يعود انهيار أسعار النفط إلى قفزة نوعية في المعروض منه خارج منظمة الأوبك إلى أعلى معدل نمو له مع انكماش في الطلب و بسبب نمو إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2008 حتى أواخر 2014 بزيادة للعرض بمقدار 4 مليون برميل يوميا مع امتناع السعودية التخلي عن حصتها السوقية و إبقاء أوبك سقف إنتاجها عند 30 مليون برميل يوميا وعدم خفضه لموازنة العرض العالمي للطب فأدى ذلك تهاوي الأسعار لتصل إلى ما دون 50 دولار للبرميل في جانفي .2015

2- عامل التكنلوجيا:

ترفع التكنولوجيا معدل استخراج النفط من البئر في العالم الذي هو من 34إلى 35 % ، و أن ارتفاع عامل الإنتاج بـ 1% يضيف 12 مليار برميل إلى الإحتياطي العالمي دون حفر بئر واحدة.

3- إرتفاع إنتاج النفط الصخري:

حدثت تخمة في المعروض العالمي من النفط الخام نتيجة ارتفاع إنتاج النفط الصخري الذي أتاحته تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي و الحفر الأفقي، الذي أضاف حوالي 4.2 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام فقد بلغ إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية شهر أكتوبر من سنة 2014 ما يقارب 8.97 مليون برميل يوميا من النفط الخام إضافة إلى ما يعادل 3 ملايين برميل من سوائل الغاز الطبيعي.

4- الدورة الإقتصادية الرأسمالية:

سبب الإنكماش الإقتصادي الذي حدث في أوربا واليابان مع تباطؤ النمو الإقتصادي في الصين انخفاضا لأسعار النفط فقد كانت نسبة النمو العالمي في 2015 في حدود 3.6 فقط مقابل 3.2 في 2014 ما ترتب عنه زيادة ضئيلة في الطلب على النفط قدرت بـ1.1 مليون برميل يوميا فقط، الأمر الذي أحدث مضاربة كبيرة على الأسعار ومنافسة شديدة بين كبار البائعين.

5- إرتفاع سعر صرف الدولار:

نظرا لقوة و استقرار عملة الدولار يتم تسعير النفط بها، فيعتبر ارتفاع سعر الدولار أمام العملات الأخرى من العوامل التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط، ومنه فارتفاع وانخفاض سعر صف الدولار يؤثر على سعر النفط.

لتوضيح أثر سعر صرف عملة الدولار على أسعار النفط نأخذ دولة الهند مثالا وهي من أكبر مستوردي النفط ، في عام 2011 كان متوسط سعر صرف الروبية الهندية مقابل الدولار يساوي(54 روبية مقابل 1 دولار تقريبا)، بما أن سعر البرميل وقتها110 دولار ذا يعني أن الهند عام 2011 كانت تشتري كل برميل ب 5900 روبية تقريبا، و في حالة ارتفاع سعر صرف الدولار بحيث صارت(61 روبية مقابل 1 دولار) فإن على الهند أن تدفع مقابل كل برميل نفط واحد 6700 روبية، و بالتالي تتحمل مصاريف إضافية ضخمة في حال استمرارها في شراء نفس الكمية لذلك تلجأ إلى خفض وارداتها من النفط الخام هذا الخفض يؤدي إلى انخفاض الطلب على النفط ما يؤدي إلى زيادة المعروض منه وبالتالي إنخفاض الأسعار.

6- التغير في السلوك الإستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك):

تتحكم منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) بثلث الإنتاج العالمي المقدر بـ 97 مليون برميل حيث تنتج 32.2 مليون برميل ، لذا تعد المنظمة أكبر الأطراف الفاعلة في سوق النفط الخام العالمية، يكن لمنظمة الأوبك أن تقلل الإنتاج لدفع الأسعار إلى الإرتفاع وهذا متوقع فلقد أنشئت هذه المنظمة كي تكون إتحادا إحتكاريا يقوم على إبقاء أسعار النفط العالمية مرتفعة كي تنتفع منها الدول المنتجة على حساب المستهلكين،

غير أنه في اجتماعها شهر نوفمبر 2014 إتخذت قرارا بزيادة الإنتاج بالرغم من فائض العرض العالمي وهو ما أدى إلى انخفاض جديد للأسعار، هذا القرار جاء عكس القرار الذي اتخذته المنظمة فترة الأزمة المالية العالمية 2008 عقب انهيار أسعار النفط حيث خفضت الإنتاج مما ساعد على انتعاش الأسعار مجددا.

ثانيا الأسباب غير الإقتصادية:

يعتبر الوضع الجيوسياسي و حالة عدم الإستقرار التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط من بين أسباب انخفاض أسعار النفط، مع الدور العكسي الذي لعته منظمة الأوبك و بالأخص السعودية التي تعتبر أكبر مصدر للنفط حيث قامت بخفض أسعار النفط الخفيف المصدر إلى السوق الآسيوية خلال ثلاث أشهر متتالية و باعت النفط بأسعار متدنية في التجزئة والمزادات العلنية في الأسواق الآسيوية " مؤشر دبي وعمان" إضافي إلى ذلك خفضت أسعار النفط الثقيل المصدر إلى أمريكا الشمالية ليصبح أقل من مؤشر "أرجوس" بنسبة 10 % ، كما رفعت إنتاجها من 9.597 مليون برميل يوميا في سنة 2014 إلى 9.7.4 مليون برميل يوميا في سبتمبر من نفس السنة مبررة ذلك بالرغبة في الحفاظ عللا عملائها و السعي لكسب عملاء جدد في السوق.

تسعى الدول الإقتصادية الكبرى للحفاظ على مكانتها الإقتصادية في النظام الدولي بالسيطرة على مصادر الطاقة التقليدية و العمل على خفض أسعار الطاقة عالميا نظرا لتأثيرها المتعاظم على الدول التي تعتمد ميزانيتها على عوائد الطاقة المصدرة إلى الخارج

تأتي في مقدمة الدول الكبرى المتأثرة بأسعار الطاقة العالمية روسيا لاعتماد ميزانيتها على عوائد بيع الطاقة عالميا بنسبة تفوق 50% و هو ما دفع معتقدي نظرية المؤامرة إلى القول بان هناك رغبة أمريكية في خفض أسعار الطاقة عالميا من أجل الضغط على موسكو، وإلحاق الأضرار باقتصادها المعتمد على صادرات الطاقة، وذلك في المواجهة الدولية بقيادة واشنطن للسياسات الروسية المعارضة لمصالح القوى الغربية.

حيث أشار المحلل الأمريكي توماس فريدمان غلى أهمية خفض أسعار النفط عالميا كإحدى أدوات الضغط الأمريكية على الدول المعادية لمصالحها، والتي تأتي في مقدمتها روسيا و النظام الإيراني، حيث هدف

التحالف النفطي السعودي عن طريق خفض أسعار النفط الممنهج الضغط على ميزانية موسكو وطهران حتى لا تستطيع تحمل أعباء مصاريفها ولا يكون اقتصاد الدولتين قادرا على الحياة.

المبحث الثالث: الأزمة المالية 2014 في الجزائر

تخلف التغيرات في الإيرادات النفطية صعودا ونزولا آثارا على اقتصاديات الدول الريعية، و الجزائر تعتمد في تمويل موازنتها العامة على تلك الإيرادات، و الإنخفاض الحاد لأسعار النفط الذي أحدث أزمة سنة 2014 أثر في الإقتصاد الجزائري و أحدث أزمة مالية.

من خلال هذا المبحث سنحاول التعريف بالأزمة المالية و أنواعها ومراحلها، و التعريف بالأزمة المالية في الجزائر سنة 2014 و آثارها البارزة .

المطلب01: أساسيات في الأزمة المالية

فرع 01 : تعريف الأزمة المالية

التعريف01:" الأزمة المالية هي اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الإقتصادية يتبعه انهيار في بعض المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى" .(بن علي، 2001، صفحة 05).

التعريف02: "الأزمة المالية هي اضطراب يصيب النظام المالي ويتميز بانخفاض أسعار الأصول المالية، القروض، الودائع البنكية وسعر الصرف. ويقترن كل هذا بإفلاس الوسطاء الماليين والمدينين، وبميل المستثمرين للبحث على السيولة أكثر فأكثر وذلك من خلال التهرب والتخلي عن الأصول الموجودة آنفا لديهم واستبدالها بأصول أخرى. إن هذه الأزمة تنتشر عبر النظام المالي وتؤدي إلى تثبيط قدرة هذا النظام على تخصيص رؤوس الأموال بشكل فعال في الاقتصاد".(دبو، 2001).

التعريف03: " الأزمة المالية هي تلك التذبذبات في العميقة التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية، و على حجم الإصدار و أسعار الأسهم و السندات، وإجمالي القروض والودائع المصرفية، ومعدل الصرف، و تعبر على انهيار شامل في النظام المالي والنقدي".(سرارمة، 2012، صفحة 123)

من التعلريف السابقة يمكن استنتاج أن الأزمة المالية هي حالة من الإختلال المفاجئ في النظام المالي يصاحبه انهيار المؤسسات المالية ينجر عنه تأثير في القطاعات الأخرى.

فرع 02: أنواع الأزمات المالية

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع للأزمات المالية:(سرارمة، 2012، صفحة 124/123)

1- أزمة سعر الصرف(أزمات العملة): تسمى أيضا بأمة ميزان المدفوعات أو أزمة النقد الأجنبي و تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة كبيرة تفقد العملة قدرتها على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، و تحدث تلك الأزمات عند اتخاذ السلطات النقدية قرارا بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، مما قد يؤدي إلى انهيار سعر تلك العملة.

2- الأزمة المصرفية: تحدث أزمة سيولة لدى البنك عندما يواجه زيادة كبيرة ومفاجئة في طلبات سحب الودائع، حيث يقوم البنك بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لإستجابة لطلبات السحب اليومية، لذلك لن يستطيع الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة، وإذا امتدت تلك الأزمة إلى بنوك أخرى فتسمى أزمة مصرفية تستمر لوقت أطول من أزمات العملة و لها آثار كبيرة على النشاط الإقتصادي، لذلك ترغم الحكومات على تقديم دعم مادي للبنوك لمنع تفاقمها.

3- أزمة الديون: تحدث عندما ترفض البنوك منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب أو عندما تعتقد أن التوقف عن السداد من طرف المقرضين ممكن الحدوث رغم توافر الودائع لديها و تعرف أيضا بأزمة الإئتمان، فتتوقف عن تقديم قروض جديدة و تحاول تصفية القروض القائمة.

4- أزمة أسواق رأس المال وأزمة الفقاعات: تحدث عندما يرتفع سعر الأصل بشكل يتجاوز قيمته العادلة نتيجة شدة المضاربة التي تهدف من شراء الأصل هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة الأصل على توليد الدخل، تسمى هذه الظاهرة بظاهرة الفقاعة و تحدث هذه الأزمات في الأسواق المالية، وبمجرد عودة أسعار الأصول إلى قيمتها الحقيقية يظهر اتجاه قوي لبيع تلك الأصول فيبدأ سعرها بالهبوط إلى أن يصل إلى أدنى مستوياته.

فرع 03: مراحل الأزمة المالية(سرارمة، 2012، صفحة 125،126).

المرحلة الأولى: نتيجة لأحداث واقعية أو فعلية كالحروب أو ظواهر نقدية كارتفاع أسعار الفائدة يحدث تغير في التوقعات بشكل عام مصحوبا بظهور مخاوف حول الوضع الإقصادي.

المرحلة الثانية: نتيجة لسوء التسيير، أخطاء في التنبؤ، مخاطرة مبالغ فيها أو نقص في السيولة الموجودة في النظام المالي بشكل عام قد تكون حالة من عدم القدرة على الدفع تؤدي إلى ظهور المخاوف حول ملاءة بعض الهيئات المالية.

المرحلة الثالثة: إنخفاض في الأسعار و ارتفاع في أسعار الفائدة نتيجة لظهور الميل لتحويل الأصول المالية غير السائلة لجعلها إلى نقود.

المرحلة الرابعة: بسبب ارتفاع مبيعات الأصول تنخفض قيمة الحوافز المالية لبعض البنوك التجارية والهيئات المالية ما يسبب حالة من عدم الملاءة.

يرى الإقتصاديون النقديون أن الأزمات المالية تتطابق و الأزمات البنكية، فعجز البنوك والوسطاء الماليين الآخرين مرحة أساسية في الأزمة المالية وانتشارها .

المرحلة الخامسة: ظهور هلع بنكي نتيجة إقبال المودعين نحو بنوك معينة في محاولة لتحويل ودائعهم إلى نقود قانونية لتخوفهم من تكبد خسائر معتبرة في ودائعهم البنكية لاسيما في حالة إفلاس البنوك هذا التخوف ناتج عن حالة عدم الملاءة.

المرحلة السادسة: تخفض البنوك من حجم القروض التي تقدم قصد تحسين مستوى سيولتها نتيجة الهلع البنكي و ارتفاع الطلب على النقود ومن جهة أخرى فلإفلاس البنوك يأثر في الودائع بتقليلها.

المرحلة السابعة: انخفاض المستوى العالم للأسعار الذي يشهده النشاط الإقتصادي الحقيقي جراء عرض النقود.

المرحلة الثامنة: مع ارتفاع عدد حالات الإفلاس ينخفض مستوى الأرباح وقيم صافي الأصول.

المرحلة التاسعة: مع انخفاض المستوى العام للأسعار و انخفاض أسعار الأصول أثناء عمليات التصفية ظهرت أزمة المديونية.

المطلب 02 : أسباب الأزمة المالية 2014 في الجزائر(درفور و شاهد، 2018، صفحة 397):

تأثرت الموازنة للجزائر بشكل كبير كبيرا من سنة 2014 بانخفاض أسعار النفط حيث انخفضت ايرادات المحروقات في الموازنة من 3687.1 مليار دينار عام 2013 إلى 3388.3 مليار دينار السنة الموالية و بالتالي انخفاض الإيرادات الإجمالية للموازنة لاعتماد الجزائر الكبير على الإيرادات المتحققة من قطاع المحروقات.

الملطب 03: آثار الأزمة المالية 2014 في الجزائر

1- تدهور سعر الصرف(الصالحي، 2015، صفحة 09):

بلغ سعر الصرف سنة 2014 بالنسبة للدولار 65.80 دينار مقابل كل وحدة و بالنسبة للأورو فتجاوز 106.9 دينار في البنوك أما في السوق الموازية فبلغ 160 دينار بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار الواردات و تدهور القدرة الشرائية للمواطن التي انعكست على الأوضاع الإجتماعية

2- تسجيل عجز في الميزانية العامة و اللجوء إلى سياية التمويل غير التقليدي (قعيد، تركي، و عمامرة، 2019، صفحة 89):

بسبب الإنخفاظ الذي شهدته أسعار النفط ارتفعت مستويات عجز الميزانية إضافة إلى تراجع في مستوى الإحتياطات، هذا ما أدى بالجزائر إلى خفض الإنفاق العام و تقرير مجموعة من الإصلاحات الضرورية لمواجهة الأزمة ارتأته في اللجوء إلى أنواع جديدة من التمويل باستحداث منتجات مصرفية جديدة تتمثل في سياسة التمويل غير التقليدي و تمويل بنك الجزائر للخزينة العمومية بعيدا عن الإقراض الخارجي.

3- تراجع الإحتياطات من النقد الأجنبي(درفور و شاهد، 2018، صفحة 398):

في ظل إنهيار أسعار النفط تزايد اعتماد الجزائر على الإحتياطات الرسمية من العملة الصعبة المحققة خلال فترة الطفرة النفطية لتمويل العجز الحاصل في الموازنة العامة، هذا ما أدى إلى تراجع الإحتياطات من العملة الأجنبية إلى 173 مليار دولار سنة 2015 بعدما كانت في أعلى مستوياتها سنة 2013 بقيمة 194

مليار دولار . عبد النعيم دفرور، الياس شاهد، التطورات الراهنة لأسعار النفط في السوق العالمية و أثرها على الإقتصاد الجزائري،مجلة معارف :قسم العلوم الإقتصادية ،العدد24،جوان2018، ص 398.

خلاصة الفصل الأول

لقد تعرضت أسعار النفط منذ اتخاذه عاملا في الدور الإقتصادي و الحيوي إلى عدة تقلبات و هذا عائد إلى التضارب الحاصل بين من لهم عوائد من وراء ذلك، وهذا ما سبب عدة أزمات عبر تاريخ النفط مبرزين أزمة 2014 تحديدا.

فلقد تناولنا في هذا الفصل توضيحا لمفهوم الأزمة والتفريق بين مختلف الأزمات،ثم تناولنا عموميات حول النفط حيث تطرقنا إلى كل الجوانب النظرية المتعلقة بالنفط و أسعاره و لقد استخلصنا أن النفط يتميز بالعديد من الخصائص التي تضفي له أهمية خاصة على الصعيد الإقتصادي، السياسي و العسكري.

الفصل الثاني:

أثر مداخيل المحروقات على الاقتصاد الجزائري

تمهيد

تعتمد الجزائر بالدرجة الأولى على استغلال الموارد الطبيعية التي تزخر بها البلاد و في مقدمتها النفط، إذ يعتبر هذا الأخير سلعة إستراتيجية حقيقية هامة لها دور مهم في بناء و إرساء قواعد الإقتصاد الوطني.

و نظرا لأهمية هذه السلعة في الإقتصاد، قررت الجزائر في 24 فيفري 1971 تأميم هذه الثروة التي كانت حكرا على الشركات الأجنبية و الفرنسية خصوصا، وبذلك ارتفعت نسبة مساهمتها في الإقتصاد الجزائري بشكل كبير.

و لكن الشيء الملاحظ أن الأموال التي تدرها هذه السلعة غير منتظمة و غير مستقرة، و هذا راجع لخضوعها لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية للنفط، التي تتحكم فيها عوامل خارجية لا يمكن لأي طرف التحكم فيها أو التنبؤ بها، هذا ما جعلها آثارا على الإقتصاد الجزائري إما إيجابا حال زيادتها أو سلبا حال انخفاضها و هذا ما يظهر جليا من خلال المؤشرات الإقتصادية الكلية للبلاد بعد كل حالة، إنطلاقا من هذا سيتم من خلال هذا الفصل التعريف بقطاع المحروقات في الجزائر و آثار التغير في الإيرادات النفطية على مؤشرات التوازن الكلية.

المبحث الأول: الجزائر و قطاع المحروقات

عرفت الجزائر تطورا كبيرا فيما يخص الصناعة النفطية من حيث الإكتشافات و القدرة التصديرية، و من خلال هذا المبحث سنتناول تطور الصناعة النفطية في الجزائر و أميتها ومدى مساهمتها في الإقتصاد الجزائري.

المطلب 01: تطور الصناعة النفطية في الجزائر

مع بداية القرن العشرين كانت بداية الاستغلال الصناعي للنفط و الاكتشاف التجاري له في الجزائر، بداية حيث حفرت في شمال البلاد بعض الآبار قليلة العمق بعد ملاحظة مؤشرات نفطية كانت بادية على سطح الأرض ، مثل بئر تليوانيت (جنوب غرب غليزان) المكتشف حوالي 1915، و واد قطرين (جنوب سور غزلان). هذه الاكتشافات الأولية كانت عرضية ولا تدخل ضمن مخطط البحث و التنقيب .

كان اكتشاف النفط الحقيقي عام 1956، عندما بلغ مسامع الإدارة الاستعمارية إن شخصا في الصحراء حفر بئرا، و صعد منه مادة و رائحة كريهة متلف اللون ،فقامت السلطات الفرنسية بإحاطة مكان البئر بسياج ، مما اضطر الشخص للمغادرة ،لتنهب ثروة تزخر بها الجزائر بصفة عامة و حاسي مسعود بصفة خاصة (الحميد، 2011، صفحة 25).

يمكن تقسيم مراحل تطور الصناعة النفطية في الجزائر إلى مرحلتين:

أولا الصناعة النفطية في الجزائر قبل 1962: تعتبر هذه المرحلة مرحلة استنزاف الثروة النفطية التي تزخر الجزائر بكميات هائلة منها، تبدأ منذ اكتشاف النفط الفعلي سنة 1956 إلى 1962 ،حيث كان هناك غياب كلي واضح من جانب السلطات الجزائرية في السيطرة على قطاع النفط الذي كان يحتكره الاستعمار الفرنسي بصفة عامة، و الشركات الفرنسية بصفة خاصة .

إن المحفز على الاستكشاف و التنقيب جاء بعد انهزام فرنسا في الحرب العالمية و ظهور أهمية النفط خلال و بعد الحرب، فباشرت الإستكشاف من جديد و تم استغلال بئر بترولية بواد قطرين المعروف، و الذي

أنتج خلال الفترة من 1949 إلى 1956 كمية 308.7 ألف طن و هي كمية متواضعة نسبيا مع ملاحظة أنه كان ينتج نفطا ذا جودة عالية .

الخمسينيات إزدادت اهتمامات فرنسا من أجل استغلال الثروة البترولية في الجزائربداية الخمسينات. ففي أكتوبر 1952 أعطيت رخص التنقيب للشركة الفرنسية للبترول (CREPS) ، و للشركة الوطنية للبترول بالجزائر (CFP)، ثم لشركة التنقيب و استغلال البترول في الصحراء (SNREPAL).

و تعد سنة 1956 التي يؤرخ بها لبداية عهد البترول في الجزائر فخلالها تم اكتشاف أول بئر بترولية هامة في الصحراء الجزائرية هو حقل "عجيلة"، و فيها اكتشف أكبر الحقول البترولية في الجزائر و هو حقل "حاسي مسعود"و ذلك في جوان 1956. وكان لقيام ثورة التحرير و شدتها في شمال البلاد من العوامل التي سرعت الاتجاه صوب الصحراء الكبرى (على أمل فرنسي لفصلها عن الجزائر مستقبلا)، ثم توالت الاكتشافات و بدأ الإنتاج و التصدير الذي تطور من 0.4 مليون طن سنة 1958 إلى 20.7 مليون طن سنة 1962.

الجدول رقم(2) بنية الاستثمارات للفترة(59-62) الوحدة مليون فرنك فرنسي

السنوات	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع البترولي
1959	845	1345	**1450**
1960	1630	1500	**1520**
1961	995	2435	**1230**
1962	210	1720	**920**
المجموع	3680	7000	**5120**

Source : A. Benachenhou, l'expérience algérienne de la planification et de développement (1962-1982) ; Algérie :OPU,1982,p :03.

نقلا عن لخديمي عبد الحميد، مرجع سابق، ص26

الجدول رقم (03) حصة القطاع البترولي من الناتج الداخلي الخام

السنوات	الناتج الداخلي الخام BIP	المحروقات مليون فرنك	حصة المحروقات من الناتج الداخلي%
1958	2880	410	**14**
1960	4440	1490	**34**
1962	2740	1320	**48**

المصدر:عبد الله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية** ،أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2004-2005،ص:15.

نقلا عن لخديمي عبد الحميد، نفس المرجع، نفس الصفحة

الجدول رقم(04) نسبة مساهة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات للسنوات(59-60-61)

البيان	الصادرات الإجمالية	صادرات المحروقات(%)
1959	3747	**58**
1960	3589	**54**
1961	3146	**54**
1962	3069	**59**

المصدر: عبد الله بلوناس، **نفس المرجع**،ص:15.

نقلا عن لخديمي عبد الحميد، نفص المرجع نفس الصفحة.

ثانيا: الصناعة النفطية في الجزائر بعد 1962 :

إتجهت الجزائر مباشرة بعد الإستقلال صوب قطاع المحروقات الذي بدأت أهميته تتضح في الاقتصاد الوطني ، و لكن مع احتكار الشركات الأجنبية (الفرنسية خاصة) لمجمل الأنشطة البترولية ، قررت الدولة

إنشاء شركة وطنية تتولى كسر الاحتكارات الأجنبية ، فقامت بتأسيس الشركة الوطنية سوناطراك SONATRACH بتاريخ 1964/12/31.

1. تأسيس شركة سوناطراك SONATRACH: بدأت شركة سوناطراك التي بإمكانيات قليلة خاصة الإطارات المدربة، و كان من مهام الشركة القيام بجميع أنشطة التنقيب و الإنتاج و النقل و تسويق المحروقات الجزائرية.استطاعت أن تشق طريقها و تتطور لتصبح اكبر و أهم شركة في الجزائر بل و تحتل الآن المرتبة الأولى إفريقيا و المرتبة 12 في مجال البترول عالميا.

2.تأميم قطاع النفط: يجب أن نشير أنه قبل قرارات التأميم الشهيرة في 1972/02/24 كانت الجزائر قد باشرت سياسة تدريجية لاستعادة الرقابة على المحروقات بدءا بالنقل أولا ثم التنقيب و الإنتاج لاحقا بأسلوب متبع منذ تأسيس شركة سوناطراك . منها القيام بتشغيل أنبوب نقل البترول في سنة 1966 ثم شراء حقوق بريتش بتروليوم (B.P.) في جانفي 1967 ، و تأميم كل شركات التوزيع في أوت 1967 ، كما قامت بعملية شراكة بنسبة 49%-50% (الأولى من نوعها في الجزائر) بين سوناطراك و شركة "غيت" الأمريكية. و عند نهاية 1967 كانت الجزائر تشرف على حوالي 75% من النقل و 65% من البحث و التكرير و كامل الرقابة على التوزيع. و يمكن ملاحظة سيطرة سوناطراك على القطاع النفطي في الجدول أدناه :

الجدول رقم (05) نشاط سوناطراك في الإنتاج والإستثمار النفطي الحدة: نسبة مئوية.

نوع السيطرة	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972
مناطق الاستثمار	15	21	51	65	92	100	**100**
انتاج النفط	11,5	11,8	13,7	17,75	35	56	**77**
احتياطي الغاز الطبيعي لسوناطراك	18	19,5	19,5	19,5	23,5	29	**100**
النقل بالأنابيب	38	38	39	40	50	98	**100**
تركيز النفط	20,4	44	66	66	90	100	**100**
التوزيع في الجزائر	0	48,6	100	100	100	100	**100**

المصدر: نشرة صادرة عن شركة سوناطراك 1972 باللغة العربية،

نقلا عن: لخديمي عبد الحميد، مرجع سابق، ص28

أما في الثمانينات فقد فرضت السوق البترولية العالمية على الجزائر سياسة تتعلق بالبترول الخام و الغاز الطبيعي و هذا راجع لضعف مخططات الخماسي الأول ثم دعمت خلال المخطط الخماسي الثاني.و شهدت أحداث اقتصادية صعبة،المتمثلة في الصدمة البترولية الأولى التي كان لها الأثر السلبي على الاقتصاد ، أما في سنة 1991 فقد ميز قطاع المحروقات إدخال تعديلات على قانون الاستغلال و إنتاج المحروقات في 1991./12/04

3.الانضمام إلى الأوبك (OPEC): أنشئت منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC في الدورة المنعقدة ببغداد من 10الى 14 سبتمبر من عام 1960 ،و قد جاءت أساسا احتجاجا على سيطرة الشركات العالمية التي قررت خفض أسعار النفط من جانب واحد و التي تستغل البترول و تقرر فرض الأسعار و العوائد دون الرجوع إلى الدول المضيفة و المالكة القانونية له. و جاء في المادة الأولى من قانونها الأساسي الإعلان عن نشأتها من طرف حكومات الأعضاء المؤسسين لها، و هي البلدان الخمسة: إيران ، العراق، الكويت ،العربية السعودية و فنزويلا.

ثم انضمت إلى المنظمة بعد ذلك دولة قطر(يناير 1961) ، ليبيا و اندونيسيا (يونيو 1962) ، أبو ظبي (نوفمبر 1967) ، الجزائر (يوليو 1969) ، نيجيريا (يوليو 1971) ، الإكوادور (نوفمبر 1973) ثم الغابون (يوليو 1975) و قد انسحبت الدولتان الأخيرتان من المنظمة لاحقا و انضمت أخيرا انغولا هذا العام (يناير 2007) و تشمل الآن على 13 عضو.

المطلب02: أهمية قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري(العالي، 2018، الصفحات 24-25-26-27).

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل شبه كلي على القطاع النفطي، إذ يعتبر هذا الأخير العمود الفقري الذي يرتكز عليه، وهذا راجع إلى الدور الأساسي الذي يقوم به في الاقتصاد الكلي، وكذا إلى وتيرة نمو هذا القطاع مقارنة مع باقي القطاعات الأخرى هذا من جهة، ومن جهة ثانية إلى التحصيلات المالية الكبيرة التي يدرها من العملة الأجنبية نتيجة عملية التصدير إلى الخارج.

مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي (PIB):

النفط هو أهم سلعة تنتجها الجزائر، ونظرا للأهمية الكبيرة التي احتلتها هذه السلعة أصبحت تشكل قطاعا اقتصاديا كاملا له وزنه الخاص في الاقتصاد الوطني الجزائري، إذ أصبح أحد فروع الإنتاج في الاقتصاد الوطني ونمو الناتج المحلي أصبح مرتبط جدا بنمو القطاع النفطي، وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم (06) مساهمة القطاع النفطي في الناتج الإجمالي خلال الفترة 2010-2016).

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (BIP) (مليار دينار)	الناتج المحلي للقطاع النفطي (مليار دينار)	النسبة المئوية%
2010	11991,6	4180,4	34,9
2011	14519,8	5242,1	36,1
2012	15843	5536,4	32,9
2013	16569,3	4968	30
2014	17228,6	4657,8	27
2015	16702,1	3134,2	18,8
2016	17406,8	3025,6	17,4

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخلوفي عبد العالي، مرجع سابق، ص24.

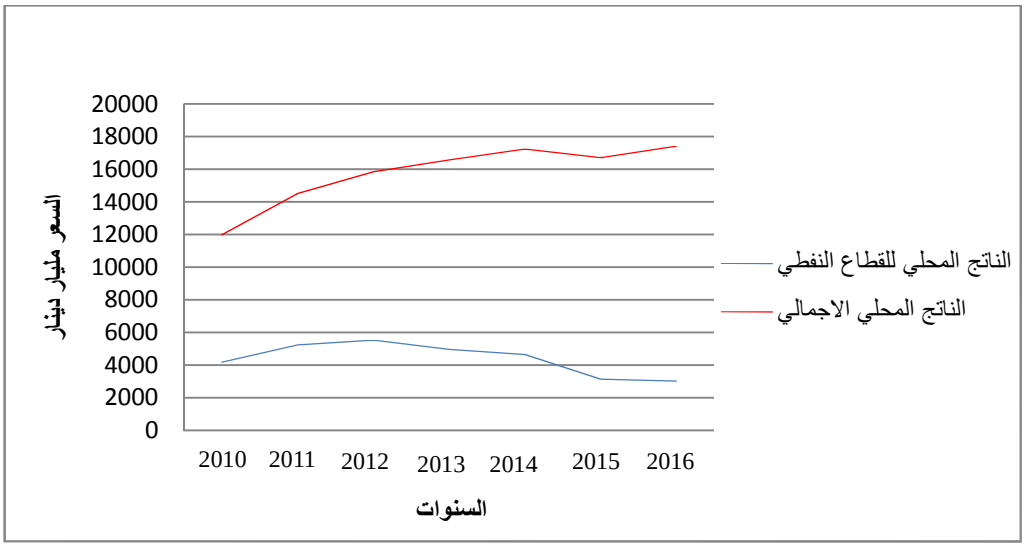

الشكل رقم(01) تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنتائج قطاع النفط خلال الفترة(2010-2016).

المصدر:إعداد الطالب من معطيات الجدول أعلاه

مساهمة قطاع النفط في الميزانية العامة:

أن اهتمام الدولة الكبير بالقطاع النفطي، يرجع لسبب واحد وهو مساهمته الكبيرة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال الجباية النفطية، والتي كانت مساهمتها في ميزانية الدولة غداة الاستقلال لا تمثل سوى نسبة

ضئيلة من مجموع الإيرادات، إلا أنه و بعد تأميم المحروقات سنة 1971 بدأت أهميتها تتجلى بالنسبة للميزانية العامة للدولة، ترتفع بارتفاعها وتنخفض بانخفاضها، وهذا ما سوف نلاحظه من خلال مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية للميزانية خلال الفترة **2010 –2016** فيما يلي:

الجدول رقم(07) مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية خلال الفترة (2010-2016).

السنوات	الإيرادات الكلية	الجباية النفطية	النسبة المئوية%
2010	3676000	2905000	66,3
2011	5790100	3979700	68,7
2012	6339300	4184300	66
2013	5940900	3678100	61,9
2014	5738400	3388100	59
2015	5013100	2737500	54,6
2016	5042200	1781100	35,3

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الحوصلة الإحصائية **1962–2011**،على الموقع **www.ons dz** التقرير السنوي للبنك الجزائري 2016.

من إعداد الطالب نقلا عن مخلوفي عبد العالي، مرجع سابق، ص25.

من خلال الجدول السابق تبرز الأهمية الكبيرة للإيرادات النفطية ومساهمتها في حجم الإيرادات لكلية للجزائر فتنمو الإيرادات الكلية بنمو الإيرادات النفطية وتتناقص بتناقصها.

3.مساهمة قطاع النفط في حجم الصادرات:

منذ استرجاع السيادة على قطاع النفط، وصادرات النفط تسيطر على معظم قيمة الصادرات بالجزائر، فهي تشكل المورد الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(08) الصادرات النفطية مقارنة بإجمالي الصادرات للفترة(2010-2016).

السنوات	إجمالي الصادرات (مليار دولار)	صادرات القطاع النفطي(مليار دولار)	النسبة المئوية%
2010	57,09	56,121	98,3
2011	72,888	71,661	98,32
2012	71,736	70,584	98,39
2013	64,713	63,663	98,38
2014	59,996	58,362	97,28
2015	34,566	33,081	95,7
2016	29,31	27,918	95,25

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الحوصلة الإحصائية **1962-2011**،على الموقع **www.ons dz** التقرير السنوي للبنك الجزائري 2016.

المرجع، من إعداد الطالب إعتمادا على مخلوفي عبد العالي، مرجع سابق، ص 26.

يتضح من الجدول الأهمية الكبيرة لقطاع النفط في تحصيل العملة الصعبة، و نسب الكبيرة لمساهمتها في إجمالي الصادرات الجزائرية، حيث بلغت عائدات صادرات قطاع النفط حدها الأقصى خلال سنة **2012** بنسبة تجاوزت **98%** .

4.أهمية قطاع النفط بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية:

"يكفي لتبيان المكانة التي يحتلها قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري أن نستشهد بثلاثة أرقام تدلنا على ذلك: فهو يمثل نصف الناتج المحلي للبلاد، ويمده بثلثي إيرادات الموازنة، و **98%** من إيراداته الخارجية، وعليه يمكن القول أن المؤشرات الاقتصادية مرتبطة ارتباطا وثيقا بقطاع النفط، فالناتج الوطني الخام وحجم الاستثمار وقيمة الواردات و الإنفاق العام كلها مؤشرات ترتفع بارتفاع أسعار و إيرادات النفط و يسجل الميزان التجاري وميزان المدفوعات أرصدة إيجابية، وتراجعت المديونية ابتداء لتصل **3.02** مليار

دولار سنة **2015** بالإضافة إلى انخفاض مؤشر البطالة والتضخم بالإضافة إلى ارتفاع احتياطات الدولة من العملة الصعبة التي تتآكل مع انهيار أسعار النفط".

المبحث 02: أثر مداخيل المحروقات على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي حيث تعتبر الجزائر من الدول المنتجة و المصدرة للنفط يرتبط اقتصادها بالتغير بأسعار هذه المادة ويتأثر بجميع التغيرات في أسعارها، من خلال هذا المبحث سنحاول إبراز أثر مداخيل الجزائر من المحروقات على مؤشرات التوازن الإقتصادي الكلية.

المطلب01: أثر مداخيل المحروقات على مؤشرات التوازن الخارجي

1.ميزان المدفوعات

الجدول رقم(09) التغير في رصيد ميزان المدفوعات بتغير الإيرادات النفطية خلال الفترة(2010-2016)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عائدات النفط مليار دولار	57,09	72,89	70,58	63,33	58,36	33,08	27,92
رصيد ميزان المدفوعات	15,58	20,14	12,05	0,133	-5,88	-27,57	-26,03

المصدر: من إعدداد الطالب إعتمادا على مخلوفي عبد العالي، مرجع سابق، ص28 و نور الهدى زيتوني، كميلة عبدة، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الإقتصادية في الجزائر (200-2016) مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة 08ماي 1945 قالمة،2017، ص 111.

من خلال الجدول أعلاه أن رصيد ميزان المدفوعات قد عرف وضعية غير مستقرة خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2013 حيث سجل ميزان المدفوعات فوائض مهمة ترجع إلى ارتفاع مداخيل الجزائر من المحروقات نتيجة ارتفاع أسعار النفط بعد انخفاضها المؤقت سنة 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية، حيث انتقل من 15.8 مليار دولار سنة 2010 إلى 20.14 مليار دولار سنة 2011 لارتفاع أسعار النفط العالمية ثم سجل فائضا أقل خلال السنوات 2012 و 2013 بسبب انخفاض أسعار النفط وبداية ظهور الأزمة النفطية العالمية.

بينما خلال الفترة من 2014 إلى غاية 2016 سجل ميزان المدفوعات عجزا بقيمة 5.88 مليار دولار سنة 2014 إلى 26.03 سنة 2016 وهذا يرجع إلى الإنخفاض الحاد الذي شهدته أسعار النفط العالمية و تقلص إيرادات الدولة من المحروقات حيث سجل سعر البرميل 45 دولارا سنة 2016 .

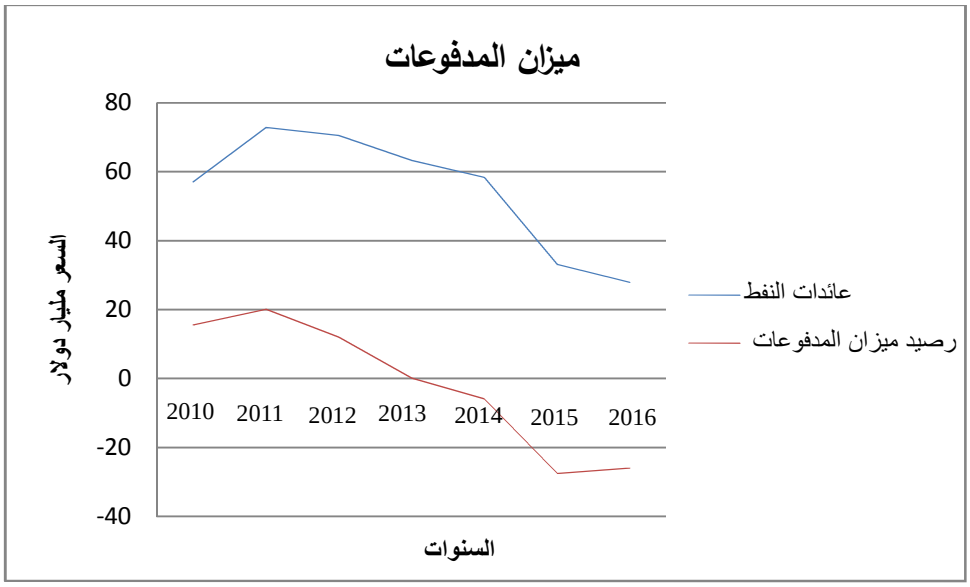

الشكل رقم(02) أثر التغير في الإيرادات النفطية على رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة(2010-2016).

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على الجدول أعلاه.

2.المديونية الخارجية

الجدول رقم (10) التغير في المديونية الخارجة بتغير الإيرادات النفطية للفترة (2010-2016)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عائدات النفط مليار دولار	57,09	72,89	70,58	63,33	58,36	33,08	27,92
حجم المديونية	5,536	4,41	3,394	3,396	3,735	3,02	3,84

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على مخلوفي عبد العالي، مرجع سابق، ص28 و نور الهدى زيتوني، كميلة عبدة، مرجع سابق، ص114.

من الجدول السابق نلاحظ أن حجم المديونية الخارجية خلال الفترة من سنة2010 إلى 2013 عرفت انخفاضا يرجع إلى تزايد مداخيل الدولة من المحروقات وتحقيق فوائض مالية من ارتفاع أسعار النفط العالمية، و شهدت الفترة من سنة 2014 إلى 2016 استمرار الإنخفاض في المديونية الخارجية رغم انخفاض أسعار النفط بسبب الأزمة النفطية و تقلص ايؤادات الدولة من المحروقات و ذلك راجل إلى سياسة الدفع المسبق للدويون التي انتهجتها الجزائر إضافة إلى الإستعمال الأمثل للموارد المالية كما كان لسياسة التمويل غير التقليدي دور في تقليص المديونية الخارجية حيث اعتمدت عليه الجزائر كأسلوب جديد في لتمويل عجز ميزانيتها.

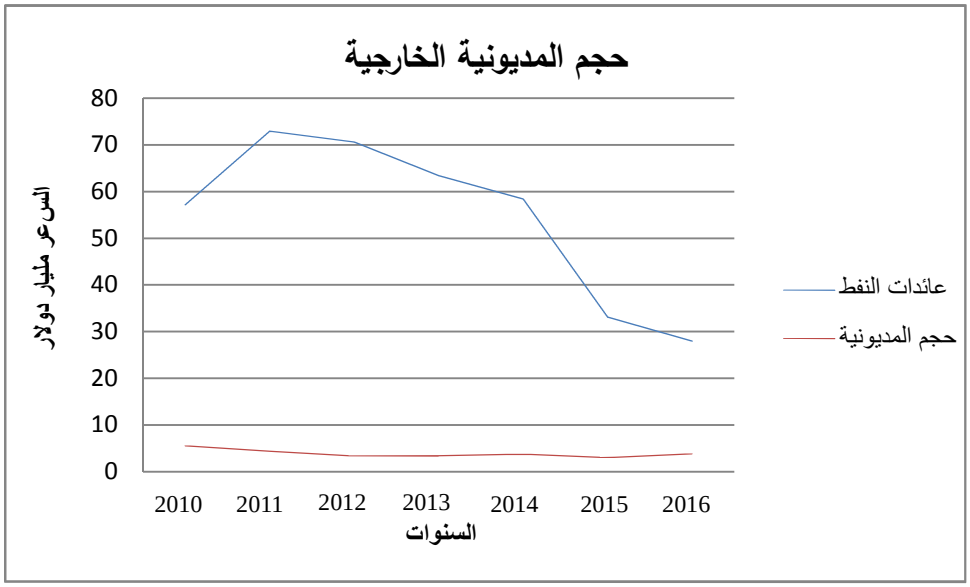

الشكل رقم(03) أثر التغير في الإيرادات النفطية على حجم المديونية الخارجية للفترة (2010-2016).

3.سعر الصرف

رالجدول رقم (11) التغير في سعر الصرف بتغير الإيرادات النفطية للفترة (2010-2016).

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عائدات النفط مليار دولار	57,09	72,89	70,58	63,33	58,36	33,08	27,92
DA/US$	74,4041	72,8537	77,5519	79,3809	80,5606	100,46	109,47
DA/EURO	99,1927	102,2154	102,1627	105,4374	106,9064	111,44	121,18

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا عللى مخلوفي عبد العالي، مرجع سابق، ص28 و نور الهدى زيتوني، كميلة عبدة، مرجع سابق، ص 115.

من الجدول السابق نلاحظ أنه خلال تلك الفترة قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولارو الأورو عرفت تدهورا بسبب الركود في قطاع المحروقات وتقلص ايرادات الدولة منها بسبب انخفاض الأسعار، حيث انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار من 74.4041 سنة 2010 إلى 109.47 سنة 2016، أما قيمة الدينار مقابل الأوررو فقد بلغت في 2016 121.18 بعدما كانت 99.1927 سنة 2010.

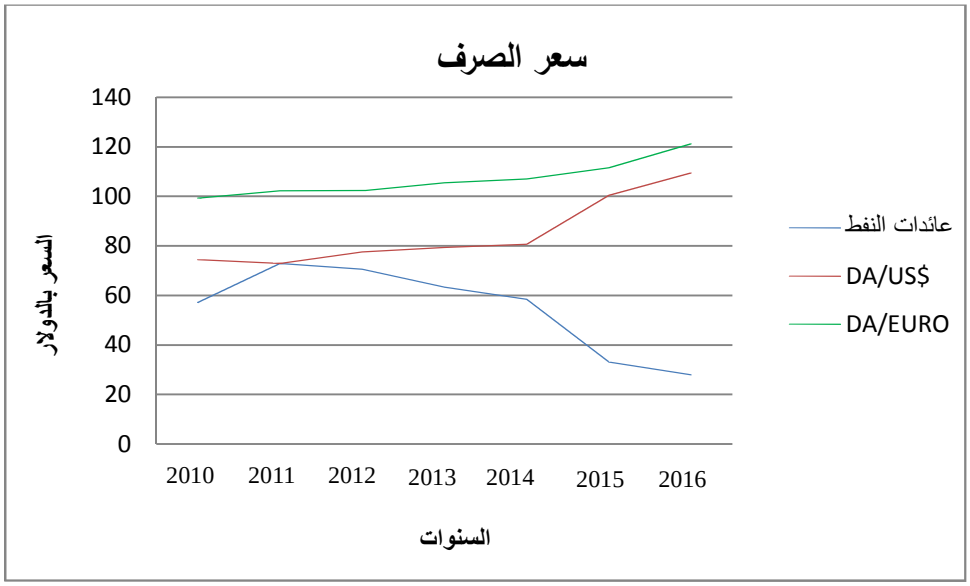

الشكل رقم(04) أثر التغير في الإيرادات النفطية على سعر الصرف.

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على الجدول أعلاه.

4.الاستثمار الخارجي

الجدول رقم (12) التغير في الإستثمار الأجنبي بتغير الإيرادات النفطية للفترة (2000-2016).

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عائدات النفط مليار دولار	57,09	72,89	70,58	63,33	58,36	33,08	27,92
الاستثمار الأجنبي المباشر مليار دولار	2.300	2.570	1.500	1.690	1.500	-0.4304	1.500

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على مخلوفي عبد العالي، مرجع سابق، ص28 و نور الهدى زيتوني، كميلة عبدة، مرجع سابق، ص 117.

تبين الأرقام الواردة في الجدول أعلاه الفترة الممتدة من 2010 إلى 2013 تميزت بارتفاع الإستثمارات الأجنبية للجزائر و التي توجهت في أغلبها إلى قطاع المحروقات نتيجة الإستقرار الأمني الذي شهدته الجزائر في ظل الظروف الأمنية العربية المسماة بالربيع العربي ثم تتوجه للإنخفاض سنة 2015 بسبب البيروقراطية و التشريعات و القوانين ومع تحسين السياسات الإستثمارية عاود الإستثمار الأجنبي إلى الجزار الإرتفاع وسجلت الجزائر تحسنا مقارنة بسنة 2015. و لا يوجد تأثير لمداخيل المحروقات وانخفاض أسعار النفط بتدفق الإستثمار الأجنبي إلى الجزائر .

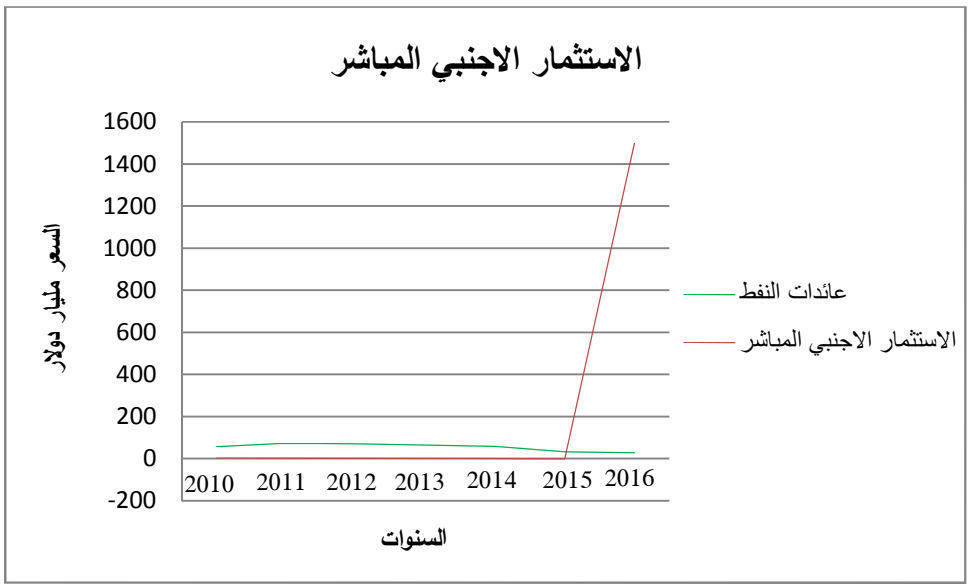

الشكل رقم (05) أثر التغير في الإيرادات النفطية على الإستثمار الخارجي.

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا معطيات الجدول أعلاه.

المطلب02: أثر مداخيل المحروقات على مؤشرات التوازن الداخلي

1.الناتج المحلي الإجمالي

الجدول رقم(13) التغير في الناتج المحلي الإجمالي بتغير الإيرادات النفطية للفترة (2010-2016).

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عائدات النفط مليار دولار	57,09	72,89	70,58	63,33	58,36	33,08	27,92
إجمالي الناتج المحلي مليار دولار	161,21	200,01	209,05	209,72	213,98	164,71	165,97

نلاحظ من خلال الجدول العلاقة القويةبين مداخيل المحروقات و الناتج المحلي الإجمالي، حيث تساهم مداخيل المحروقات في نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير حيث انتقل من 161.21 سنة 2010 إلى 209.05 سنة 2012 لارتفاع مداخيل الجزائر من المحروقات بسبب ارتفاع أسعار النفط، ومع انخفاض أسعار

النفط العالمية بسبب الأزمة النفطية سجلت ايرادات الجزائر انخفاضا انتقل تأثيره إلى نمو الناتج المحلي حيث سجل انخفاضا خلال الفترة من 2014 إلى 2016.

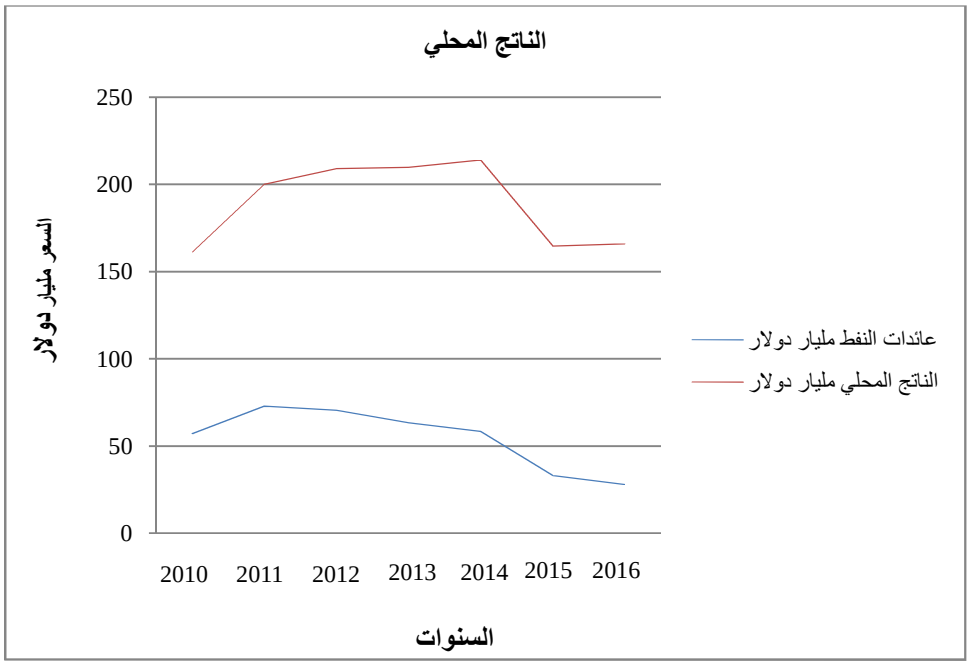

الشكل رقم (06) أثر تغير الإيرادات النفطية على الناتج المحلي.

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على الجدول أعلاه.

2.الميزانية العامة للدولة

الجدول رقم (14) التغير في الميزانية العامة بتغير الإيرادات النفطية للفترة(2010-2016).

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عائدات النفط (مليار دينار)	2,905	3,9797	4,1843	3,6781	3,3884	2,3735	1,7811
رصيد الميزانية(مليار دينار)	-178,2	-168,6	-710,9	-143,7	-1375,3	-2621,7	-2440,8

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على مخلوفي عبد العالي، مرجع سابق، ص28 و نور الهدى زيتوني، كميلة عبدة، مرجع سابق، ص 106.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الميزانية العامة للدولة سجلت عجزا خلال فترة الدراسة بسبب انخفاض الإيرادات النفطية المفسر بانخفاض أسعار النفط العالمية بسبب الأزمة النفطية حيث سجلت الخزينة عجزا أقصاه 2440.8 سنة 2016 عند أقل مستوى لأسعار النفط حيث بلغ 45 دولار للبرميل .

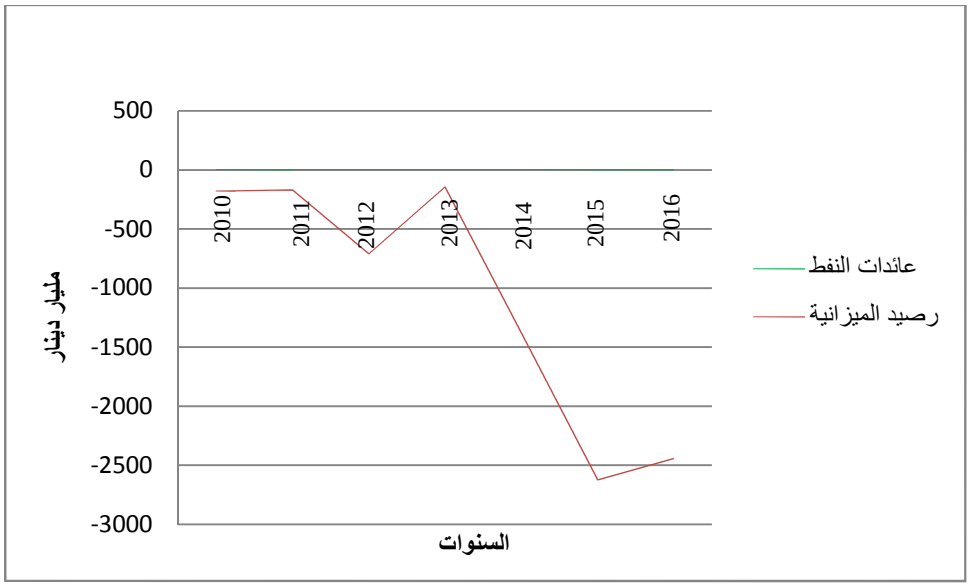

الشكل رقم (07) أثر التغير في الغيرادات النفطية على رصيد الميزانية العامة.

3.نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

الجدول رقم (15) التغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بتغبر الإيرادات النفطية للفترة (2010-2016)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عائدات النفط مليار دولار	57,09	72,89	70,58	63,33	58,36	33,08	27,92
نصيب الفرد من(BIP)	4473,49	5447,4	5583,62	5492,12	5496	4154,12	/

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على مخلوفي عبد العالي، مرجع سابق، ص 28 و نور الهدى زيتوني، كميلة عبدة، مرجع سابق، ص 107.

من خلال الجدول السابق نلاحظ نصيب الفرد من الناتج المحلي شهد تحسنا كبيرا خلال الفترة(2010-2012) بسبب الإرتفاع في أسعار النفط في تلك الفترة وزيادة مداخيل الدولة من المحروقات و ازدياد مستوى الدخل الفردي ليتناقص بعد سنة 2013 بتناقص أسعار النفط التي شهدها العالم تلك الفترة وصاحبها تناقص في إيرادات الدولة من المحروقات وتناقص مستوى الدخل الفردي.

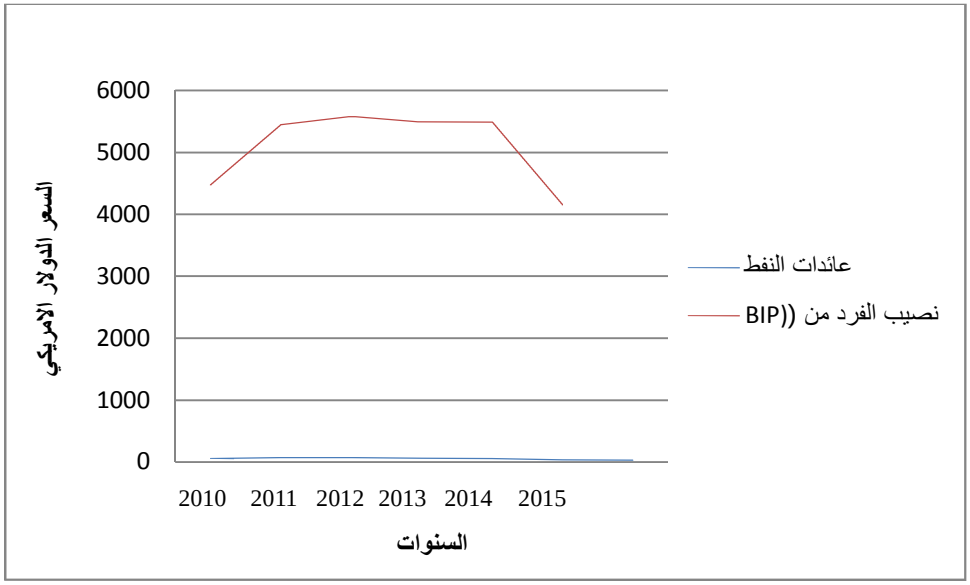

الشكل رقم(08) أثر التغير في الإيرادات النفطية في نصيب الفرد من التاتج المحلي الإجمالي.

4.البطالة

الجدول رقم (16) التغير في معدل البطالة بتغير الإيرادات النفطية للفترة (2010-2016)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عائدات النفط مليار دولار	57,09	72,89	70,58	63,33	58,36	33,08	27,92
معدل البطالة%	10	10	11	9,8	10,6	11,2	10,5

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على مخلوفي عبد العالي، مرجع سابق، ص 28 و و نور الهدى زيتوني، كميلة عبدة، مرجع سابق، ص 108.

من الجدول نلاحظ أن معدلات البطالة منخفضة نسبيا في افترة (2010-2013) وذلك راجل إلى الإستقرار السياسي و الأمني و استقرار إقتصادي مؤقت لارتفاع أسعار النفط التي زادت من ايرادات الدولة من المحروقات موجهة إلى المشاريع التنموية التي بدورها تزيد من معدلات التشغيل، ثم سجلت معدلات البطالة ارتفاعا خلال الفترة من 2014 إلى 2016 بسبب الإجراءات التقشفية التي اعتمدتها الجزائر لمواجهة انخفاض أسعار النفط و تقلص ايراداتها منه.

خلاصة الفصل الثاني

لقد تناولنا في هذا الفصل في هذا الفصل تاريخ النفط الجزائري و الواقع الإقتصادي للجزائر حيث تعتبر الجزائر من بين الدول المصدرة للنفط و هي عضو من أعضاء منظمة أوبك و تصديرها للنفط يعني اعتمادها الكبير على مداخل هذه المادة في تمويل الميزانية العامة للدولة، حيث هذه السياسة تعتبر سياسة غير آمنة حيث أن التغير في سعر النفط يؤثر في المصدر الرئيسي لتمويل الميزانية العامة للدولة، هذا ما حدث في 2014 وذلك لأسباب عالمية ما أثر على الإقتصاد الجزائري بصورة كبيرة وضحناها من خلال تأثير مداخيل هذه المادة على مؤشرات التوازن الكلية في الإقتصاد الجزائري.

خـاتمة

خاتمة

من خلال دراستنا للموضوع الذي تناول الأزمة النفطية العالمية 2014 التي كانت سببا في ظهور أزمة مالية في الإقتصاد الجزائري و الذي أبرزنا من خلاله الأهمية الكبيرة للنفط في العالم وفي الجزائر والأثر الكبير الذي تخلفه التغيرات في أسعاره ، كما تم التطرق إلى الأزمة المالية كنوع من أنواع الأزمات و دراسة أثر التغيرات في إيرادات المحروقات في المؤشرات الإقتصادية الكلية.

إن النفط هو أكثر من مجرد مصدر للطاقة، حيث تكمن أهميته الإقتصادية بأنه يتمتع بمزايا عديدة لا تتوافر في بدائله، فهو سلعة إستراتيجية تعتمد عليها معظم دول العالم المتقدم في الإنتاج الصناعي و الزراعي، حيث أصبح التطور الإقتصادي لأي دولة مرهونا بتطور أبعاده التي تتعرض هي الأخرى للعديد من عوامل السوق، و التي تنعكس بدورها على السياسة المالية للدولة.

و من خلال دراستنا حاولنا توضيح التقلبات التي تحدثها أسعار النفط والإيرادات المتحققة منه على الإقتصاد الجزائري، باعتبار أن الجزائري يعتمد على الصادرات و الواردات النفطية بشكل كبير فهي تتأثر بأي تغير في سعر النفط و لو كان صغيرا، و اعتمدنا أزمة النفط 2014 لتوضيح ذلك حيث سببت هذه الأزمة للجزائر أزمة مالية أخلت بالمالية العامة للدولة و أصرت في سير المشاريع و تطور النمو الإقتصادي في البلاد.

نتائج اختبار الفرضيات:

قدمنا في بداية البحث ثلاث فرضيات نحكم على صحتها من عدمها من خلال ما يلي :

الفرضية الأولى: الأزمة هي حدث مفاجئ يخرج الأمور عن حالتها الطبيعية وتهدد الكيان جزئيا أو كليا .

الفرضية الثانية :نظرا لكون الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي فأي تهديد لمداخيله النفطية يؤثر في النظام المالي للبلد.

الفرضية الثالثة : إضافة إلى العرض و الطلب تؤثر كل من السياسة النفطية الأمريكية و المنظمات العالمية و العوامل الجيوسياسية في أسعار مادة النفط.

نتائج الدراسة :

ومن النتائج المتوصل إليها من خلال دراستنا لموضوع الأزمة المالية 2014 و أثرها على الإقتصاد الجزائري من خلال مداخيل المحروقات:

1-يكتسي النفط أهمية كبيرة في العالم و في الإقتصاد الجزائري.

2- تتأثر أسعار النفط بالعديد من العوامل كالعرض و الطلب إضافة إلى عوامل أخرى تجعلها تتذبذب و تتغير تبعا للأوضاع السائدة في سوقها.

3- من أهم الأسباب التي أدت إلى انهيار أسعار النفط في ستة 2014 هو ظهور ما يسمى بالغاز الصخري و الذي دخل السوق النفطية بكثرة.

4-تعتمد الجزائر على مداخيل المحروقات بشكل كبير يجعلها عرضة لأزمات مختلفة و اختلالات في اقتصادها بتغير أسعار النفط لمختلف الأسباب.

5-ترتبط التنمية الإقتصادية في الجزائر وسير مختلف المشاريع بمداخيل المحروقات التي على أساسها تحدد النفقات العامة.

الإقتراحات و التوصيات:

1- التنويع في المداخيل و الإيرادات و المضي في تطوير استعمال الطاقات المتجددة و عدم التركيز على مداخيل المحروقات والإعتماد عليها لتغطية الميزانية العامة للدولة .

2- تطوير السياحة في الجزائر و إعطائها اهتماما كبيرا كبديل جيد لا يستهان به للحد من التبعية الكبيرة لقطاع المحروقات.

3- التقليل من إنتاج النفط بالنسبة للدول المنتجة للحد من زيادة العرض على الطلب في السوق النفطية.

4- الإهتمام بالقطاع الزراعي و تحقيق الإكتفاء الذاتي في مختلف المحاصيل للتقليل من فاتورة الواردات منها خاصة في فترة الأزمات كأزمة 2014.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

اسماعيل قعيد، مروة تركي، و نجاح عمامرة. (2019). السياسة النقدية بالجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط 1990–2015. مذكرة *لنيل شهادة ماستر أكادمي* . الوادي، العلوم الإقتصادية: جامعة الشهيد حمه لخضر.

بوعوينة مواود، و جمال هاشم. (2017). العلاقة بين أسعار النفط و بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر–مقاربة تحليلية وصفية–. مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال .

حسين اوزان، و اسماء كرفاح. (2017). افاق اسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري بعد صدمة 2014. خميس مليانة: جامعة جيلالي بونعامة .

زكية بوستة. (2018). انعكاس تغير اسعار النفط على السياسة النقدية والسياسة امالية في الجزائر خلال 2000 الى 2016. بسكرة: جامعة محمد خيضر.

زينب بوتوهامي. (2017). ازمة انهيار اسعار النفط 2014 وتداعياتها على بعض الدول العربية مصدرة للنفط مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير. المسيلة: جامعة محمد بوضياف.

سالم ابو عزيز سامي عبد الله. (2010). معوقات ادارة الازمات في وزارة الصحة الفلسطينية في ضل الحصار: دراسة حالة قطاع غزة.مذكرة لنيل شهاذة الماجيستير في ادارة الاعمال.كلية التجارة. فلسطين: الجامعة الاسلامية ب غزة.

صالح الصالحي. (2015). آثار انخفاض أسعار البترول على الإقتصاد الجزائري نعمة الموارد و لعنة الفساد. مجلة العلوم الإقتصادية .

عبد الرزاق سعيدي بلعباس، ابو الملا ابراهيم، و رفيق يونس. (2009). *الازمة المالية العالمية.* السعودية: جامعة الملك عبد العزيز.

عبد الغاني بن علي. (2001). ازمة الرهن العقاري. الجزائر: جامعة دالي براهيم.

عبد النعيم درفور، و الياس شاهد. (2018). التطورات الراهنة لأسعار النفط في السوق العالمية و أثرها على الإقتصاد الجزائري. الواي: مجلة معارف:قسم العلوم الإقتصادية.

لخديمي عبد الحميد. (2011). آثار تغيرات سعر الصرف على الإستقرار النقدي في الإقتصاديات النفطية. تلمسان: جامعة تلمسان.

مخلوفي عبد العالي. (2018). الإقتصاد الجزائري في ظل أزمات أسعار النفط دراسة مقارنة بين أزمتي 1986و2014. المسيلة: جامعة محمد بوضياف.

مريم سرارمة. (2012). دور المشتقات المالية في ازمة 2008 –دراسة تحليلية–. قسنطينة: منتوري قسنطينة.

نادية العقون، و اسماء مخاليف. (2018). تقلبات اسعار النفط وانعكاساتها على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة بين 19986 و 2017. مجلة الحدث.

يوسف حلمي شحاته. (1997). نحو منهجية علمية لادارة الازمة. السعودية: مجلة جامعة الملك عبد العزيز.

يوسف دبو. (2001). الازمات المالية واصلاح النظام النقدي الدولي مع دراسة الازمتين المكسيكية والاسيوية مذكرة لنيل ماجيستير. الجزائر: جامعة الجزائر.